مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٥٣٨**

الأربعاء، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد جايا كومار	(سنغافورة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	الصين	السيد زانغ يشان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد تشنغونغ أيافور
	كولومبيا	السيد بالدييسو
	المكسيك	السيدة لاخوس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

02-39370 (A)
0239370

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفريقيا

الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا وأستراليا وأنغولا وأوكرانيا وباكستان والبحرين وبنغلاديش وبنن وبوروندي وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وجيبوتي ورواندا وزامبيا والسنغال وسيراليون والصومال وغابون وغامبيا وكوبا وكوت ديفوار وكوستاريكا ومالي ومصر والمغرب وملاوي وموزامبيق ونيبال ونيجيريا والهند واليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد أريا (إسبانيا) والسيد دوث (أستراليا) والسيد غاسبار مارتينز (أنغولا) والسيد كوتشنسكي (أوكرانيا) والسيد أحمد (باكستان) والسيد صالح (البحرين) والسيد تشودري (بنغلاديش) والسيد أديتشي (بنن) والسيد نتيتوروي (بوروندي) والسيد المجدوب (تونس) والسيد بعلي (الجزائر) والسيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد كواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد لي (جمهورية كوريا) والسيد كومالو (جنوب أفريقيا) والسيد علهاي (جيبوتي) والسيد غاسانا (رواندا) والسيد موسامباشيم (زامبيا) والسيد فال (السنغال) والسيد كامارا (سيراليون) والسيد هاشي (الصومال) والسيد دانغ رويكا (غابون) والسيد غراي - جونسون (غامبيا) والسيد رودريغس باريا (كوبا) والسيد ديانغون-بي (كوت ديفوار) والسيدة تشاوسو (كوستاريكا) والسيد عوني (مالي) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد بنونة (المغرب) والسيد لامبا (ملاوي) والسيد دوس سانتوس (موزامبيق) والسيد شرما (نيبال) والسيد أباتا (نيجيريا) والسيد غوبيناثان (الهند) والسيد موتومورا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، على توجيه دعوة إلى سعادة السيد جاغديش كونجول، رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

تقرر ذلك.

أدعو السفير كونجول إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة، وفيما يلي نصها:

”باسم منظمة الوحدة الأفريقية، أتشرف بالطلب من مجلس الأمن أن يوجه دعوة إلى السفير أمادو كيبي المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة، لمخاطبة المجلس بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أثناء نظر المجلس في البند المعنون ’الحالة في أفريقيا- الفريق

العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها‘‘‘.

وستصدر تلك الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2002/554.

وما لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ إلى سعادة السيد أمادو كيبي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أمادو كيبي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، على توجيه دعوة إلى سعادة السيد إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سيمونوفيتش إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، على توجيه دعوة إلى السيد إبراهيم فال، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

يسرني جدا أن أرحب بالجميع في هذه الجلسة العلنية لمناقشة الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها. وأود باسم المجلس، أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي؛ والسيد أمادو كيبي، المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية؛ والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد إبراهيم فال.

واسمحوا لي أن أبدي بضعة تعليقات تمهيدية بشأن جلستنا اليوم.

لقد تم إنشاء الفريق العامل المخصص في نهاية شباط/فبراير عقب المناقشة العلنية بشأن أفريقيا برئاسة موريشيوس لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير. ومنذ ذلك الحين، اجتمع الفريق في ثلاث مناسبات برئاسة السفير جاغديش كونجول، الممثل الدائم لموريشيوس المقتدرة.

إن خلفية هذه الجلسة والهدف منها وصيغتها أمور توضحت توضيحا كاملا في الرسالة المشتركة المؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ الموجهة من الممثلين الدائمين لسنغافورة وموريشيوس. وقد أرسلت هذه الرسالة إلى جميع البعثات الدائمة وبعثات المراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة.

باختصار، تم توخي جلسة اليوم بشأن عمل الفريق بوصفها جلسة ”تواصل“. وسيتولى رئيس الفريق توضيح دوره ووظيفته وبرنامج عمله. والأهم من ذلك أن جلسة اليوم ستتيح للأعضاء على نطاق واسع فرصة تقديم مساهمتهم وتقييمهم الاسترجاعي لعمل الفريق. ونود بهذا الصدد، بينما نراعي كل وجهات النظر، أن نكفل بوجه خاص تلبية مخاوف وشواغل القارة في عمل الفريق في المستقبل. ولذلك، سيكون مجلس الأمن اليوم مستمعا نشيطا. وسيرد أعضاء المجلس عند الاقتضاء بشكل غير

رسمي، على البيانات التي يدلي بها غير أعضاء المجلس. وبهذه الطريقة، أرجو أن نجري مناقشة صريحة وتفاعلية حقا.

وأعتزم في نهاية الجلسة، على مسؤوليتي الخاصة، تلخيص المناقشة بالتوصل إلى استنتاجات شفوية يمكن أن تغذي العمل المقبل للفريق.

وأخيرا، نحن نعتبر هذه الجلسة متابعة جوهرية لرئاسة موريشيوس للمجلس في كانون الثاني/يناير، التي اقترح خلالها مفهوم الفريق لأول مرة من أجل إيلاء تركيز أشد للقضايا الأفريقية التي ينظر فيها المجلس وكتوطئة لمناقشاتنا المقبلة بشأن هذه المسألة.

ويستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية من رئيس الفريق العامل المخصص لأفريقيا، السيد جاغديش كونجول.

السيد كونجول (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكر وفد سنغافورة على عقد هذه الجلسة وعلى إعطائي، بصفتي رئيسا للفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن، الفرصة لإطلاع الأعضاء بنطاقهم الواسع على دور الفريق العامل ووظائفه وبرنامج عمله. وأنا ممتن جدا للسفير محبوباني على إعادة أفريقيا إلى بؤرة تركيز عمل مجلس الأمن. وتعتبر هذه الجلسة هامة جدا، نظرا لأنها تعقد قبل الاحتفال بيوم أفريقيا ببضعة أيام. وإني أتطلع إلى سماع ملاحظات ومقترحات الأعضاء غير الممثلين في المجلس بشأن عمل الفريق.

ويسرني غاية السرور أن ألاحظ مشاركة السفير إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسفير أمادو كيبي، المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية، في هذا الاجتماع. ففي حضورهما دليل على التزام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الوحدة الأفريقية في ميدان منع الصراعات وحلها في أفريقيا.

سيدي الرئيس، لقد ذكرتم من قبل أن فكرة إنشاء الفريق العامل المخصص لأفريقيا قد أثيرت في كانون الثاني/يناير من السنة الحالية أثناء جلسة عامة حول الوضع في أفريقيا تحت رئاسة موريشيوس. وقد أوضح المجلس في البيان الرئاسي S/PRST/2002/2 والذي تم اعتماده بعد الجلسة العامة، أنه، أي المجلس، سوف ينظر في إنشاء فريق عامل مخصص لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في البيان الرئاسي S/PRST/2002/2، وتعزيز التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثم أنشأ مجلس الأمن فيما بعد فريقا عاملا مخصصا لمنع الصراعات وحلها في أفريقيا، وذلك في نهاية شباط/فبراير، مع اضطلاع الفريق بالولاية التالية: أولا، رصد تنفيذ الأحكام الواردة في البيان الرئاسي S/PRST/2002/2 والبيانات الرئاسية السابقة، وتنفيذ القرارات المتعلقة بمنع الصراعات وحلها في أفريقيا؛ ثانيا، اقتراح توصيات بشأن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بأفريقيا؛ ثالثا، القيام على الأخص بدراسة القضايا الإقليمية وقضايا الصراعات المشتركة التي تؤثر في عمل المجلس فيما يتعلق بمنع الصراعات الأفريقية وحلها؛ رابعا، اقتراح توصيات على مجلس الأمن بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال منع الصراعات وحلها.

ولدى تحديد وصياغة اختصاصات الفريق العامل المخصص، كان أعضاء المجلس يتفهمون بوضوح ما يلي: أولا، ألا يقوم الفريق العامل المخصص بعمل يقوم به مجلس الأمن؛ ثانيا، أن يساعد الفريق المجلس في تناول قضايا معينة متعلقة بأفريقيا يمكنه فيها أن يسهم إسهاما ذا قيمة مضافة؛ ثالثا، أن يرفع الفريق إلى المجلس ما يقتضيه الوضع من تقارير.

وفي أول اجتماع للفريق العامل المخصص، عقد أعضاؤه جلسة لقدح زناد الفكر بهدف النظر في أفضل طريقة يمكن بها للفريق تنفيذ ولايته. وجرى في تلك الجلسة تبادل بالغ الثراء لوجهات النظر، وتم تكليف رئيس الجلسة بمهمة إعداد برنامج عمل يكون انتقائيا، وعمليا، ومحددا، وفعالا، لا سيما في مراحله الأولى.

ثم وافق الفريق على برنامج عمل محدد على النحو التالي: تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع وكالات الأمم المتحدة؛ وبناء الثقة في منطقة اتحاد نهر مانو؛ وتعزيز دور الممثلين الخاصين للأمين العام في أفريقيا؛ ومراقبة الانتخابات والمساعدة في العمليات الانتخابية في أفريقيا؛ وإنشاء أفرقة من الأصدقاء تعنى بحالات معينة من الصراعات؛ والتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع المنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة دول الساحل والصحراء، وغيرها؛ والعمل على إسهام المنظمات غير الحكومية، والجامعات، والمؤسسات الأكاديمية في عمل الفريق.

واسمحوا لي الآن أن أتناول بشيء من الإسهاب برنامج العمل، فيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا يمكن التقليل من أهمية الإصلاح الاقتصادي والتعمير لبلد خارج من صراع. ونعرب عن تقديرنا العظيم لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنشاء فريق استشاري معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراع. وينبغي التنسيق على نحو متناغم بين مسؤوليات مجلس الأمن في حالات الصراع ومسؤوليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وبهذه الروح سوف يدعو الفريق العامل المخصص رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعضاء مكتبه إلى مناقشة ما يلي: طرق تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والتنسيق بين الفريق العامل المخصص لمنع الصراعات وحلها في أفريقيا، والفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع؛ والتركيز على الوضع في غينيا - بيساو بعد انتهاء الصراع، وعلى الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ومناقشة إسهام هيئات الأمم المتحدة، والمنظمات دون الإقليمية، ومؤسسات بريتون وودز في منع الصراعات وحلها.

وفيما يتعلق ببناء الثقة في منطقة اتحاد نهر مانو، سوف ينظر الفريق في طرق تشجيع التعاون بين بلدان اتحاد نهر مانو كوسيلة لضمان السلم والاستقرار في تلك المنطقة. وسوف يتناول الدور المهم الذي يمكن للمكتب الإقليمي للأمم المتحدة في غرب أفريقيا أن يقوم به في تعزيز تدابير بناء الثقة في منطقة اتحاد نهر مانو.

وفيما يتعلق بدور الممثلين الخاصين للأمين العام في أفريقيا، فإن الفريق العامل المخصص يرى أن الممثلين الخاصين المعينين من قبل الأمين العام من أجل حالات الصراع في أفريقيا يضطلعون بالفعل بمسؤولية ضخمة في تنفيذ سياسة المجلس وقراراته. ويشكل الممثلون الخاصون للأمين العام حلقة اتصال حيوية بين المجلس والأطراف المعنية على أرض الواقع. وفي هذا السياق، ينظر الفريق في العمل من أجل إيجاد طرق لتعزيز دور الممثلين الخاصين في أفريقيا. ويعتزم النظر في إجراء تغييرات مؤسسية يمكن تنفيذها لمساعدة الممثلين الخاصين في أفريقيا على أداء مهامهم بمزيد من الكفاءة والفعالية.

كما ناقش الفريق العامل المسائل المتعلقة بمراقبة الانتخابات والمساعدة في العمليات الانتخابية. وفي هذا الصدد، يقترح الفريق أن تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بدراسة مختلف الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة المساعدة في العمليات الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها، بناء على طلب الدول الأعضاء، ووفقا للإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة للمساعدة في العمليات الانتخابية.

ويقترح الفريق العامل أيضا النظر من جديد في إنشاء أفرقة من الأصدقاء تعنى بحالات معينة من حالات الصراع. وبناء على النجاح الذي صادفته أفرقة الأصدقاء القائمة وأفرقة التنسيق والصياغة المعنية بحالات معينة من حالات الصراع، سينظر الفريق العامل المخصص فيما إذا كان من الممكن اتخاذ ممارسات مماثلة فيما يتعلق بحالات أخرى من حالات الصراع.

وفيما يتعلق بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، يرى الفريق العامل المخصص أن هناك شعورا عاما بين أعضاء المجلس بنقص الاتصالات بين المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية. وتصحيحا لهذا الوضع، يزمع الفريق العامل المخصص عقد اجتماعات منتظمة مع المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية - والاتحاد الأفريقي في نهاية الأمر - وذلك في نيويورك، بغية تحسين الاتصالات بين منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن.

كما أن الفريق العامل سوف يناقش مع المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي الكيفية التي يمكن بها للفريق أن يسهم في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وسوف ينظر الفريق أيضا في إمكانية إقامة اتصالات مماثلة مع المنظمات دون الإقليمية.

أما النقطة الأخيرة للبرنامج فتتمثل في العمل على إسهام المنظمات غير الحكومية، والجامعات، والمؤسسات الأكاديمية في عمل الفريق. ونظرا للدور والإسهام المتزايد الأهمية للمنظمات غير الحكومية، والجامعات، والمؤسسات الأكاديمية في ميدان منع الصراعات وحلها، فسوف ينظر الفريق في مدى ملاءمة عقد جلسات عمل معها، حسب الاقتضاء، وعلى أساس تناول كل حالة على حدة.

وعلى الرغم من أن الفريق العامل كان انتقائيا جدا في اختيار القضايا التي سيتناولها، فإن برنامج العمل، كما ترون، سيدي الرئيس، هو برنامج طموح للغاية، والفريق العامل المخصص يدرك أن أمامه مهمة صعبة عليه أن يؤديها.

أما وجهات نظر الأعضاء غير الممثلين في المجلس بشأن كيفية تفعيل الفريق العامل من أجل التصدي للوضع في أفريقيا على نحو محدد ملموس، فإننا نرحب بها كل الترحيب. لذلك، فإننا نتطلع إلى دعم الأعضاء غير الممثلين في المجلس لنا في سعينا إلى الوفاء بأهدافنا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تقديري لوجود السيد إبراهيما فال، الأمين العام المساعد، معنا في هذه الغرفة. ونحن نشكره أجزل الشكر على ما أبداه من اهتمام والتزام بعمل الفريق العامل المخصص. وكما يعلم الجميع، فإن السيد فال سوف يترك نيويورك قريبا لتولي مهمته الجديدة كممثل خاص للأمين العام عن غرب أفريقيا. وفي إطار دوره الجديد هذا، فإنه سوف يشارك في تعزيز روابط العمل بين الأمم المتحدة وسائر الشركاء في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، وغيرهما. ونحن نتمنى له كل النجاح في مهمته الجديدة هذه. ويتطلع الفريق العامل إلى مواصلة تلقيه إسهامه القيِّم من ذكاء. ونتمنى له كل الخير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد جغديش كونجول على بيانه الشامل. وأدعو السيد إيفان

سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الإدلاء ببيانه.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر سنغافورة على تنظيم هذه الجلسة، وأن أشكر رئيس الفريق العامل، السفير كونجول، على بيانه المفيد جدا.

إنه لمن دواعي الشرف أن أشارك، باسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في هذه المناقشة حول الأنشطة المبدئية للفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا والتابع لمجلس الأمن. إنه يمثل خطوة أخرى مهمة على طريق تحسين التعاون بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، مع إيلاء كامل الاحترام لاختصاصات وولايات كل منها.

والحق أن المجتمع الدولي يتجه بصورة متزايدة نحو الإقرار بأهمية التصدي لقضايا منع الصراعات وحلّها في أفريقيا. وهذا جزء من تسليمها عموما بأهمية تناول الأسباب الجذرية للصراع العنيف والروابط الوثيقة بين الإغاثة، والإصلاح، والتعمير، والتنمية الطويلة الأمد من أجل بناء السلام. علما بأن الاستراتيجيات الفعالة لمنع الصراعات وتحقيق الانتعاش تتطلب اتخاذ نهج شامل يتناول اتخاذ إجراءات في مجالات عديدة، منها المجالات السياسية والدبلوماسية، والإنسانية، ومجال حقوق الإنسان، والتدابير المؤسسية، والجهود الرامية إلى تعزيز التنمية. ويضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمسؤوليات مهمة في هذه المجالات. وقد أسعدني جدا أن الجمعية العامة ومجلس الأمن قد قدّرا ما يمكن للمجلس الاقتصاي والاجتماعي الإسهام به في التنفيذ الفعال لاستراتيجيات منع الصراعات وتحقيق الانتعاش.

وقد دعت الجمعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز أكثر على الإجراءات المتعلقة بأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد قام مجلس الأمن، في جلسته المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن الوضع في أفريقيا، بالتأكيد مجددا على أهمية تعزيز تعاونه مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال المزيد من التفاعل، وفقا للمادة ٦٥ من الميثاق.

كما اعتبر مجلس الأمن تعزيز التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد مقاصد فريقه العامل المخصص المنشأ حديثا والمعني بمنع الصراعات وحلّها في أفريقيا. وقد أوضح تقرير السفير كونجول التزام الفريق العامل المخصص بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره هيئة حكومية دولية مركزية للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، ولإجراء الدراسات وتقديم التوصيات للكيانات الأخرى، يضطلع بوظائف قررها الميثاق من شأنها المساعدة في إجراء الدراسات واتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالأسباب الجذرية للعنف، والمساعدة الإنسانية، والتعمير والتنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وعمليات حقوق الإنسان، والتي تمثّل لبّ عملية بناء السلام، علما بأن الدور الرقابي للمجلس في الأمور المتعلقة بالتعاون في مجال التنمية، والمساعدة الإنسانية، يمكن أن تفيد كثيرا في العمل على تحسين التكامل بين الجوانب ذات الصلة بالسياسات والعمليات، مما يتمم العمل الجاري في الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وهناك فجوة بين نهاية المساعدة الإنسانية وبداية المساعدة الإنمائية العامة في البلدان الخارجة من صراع. ويمكن سد هذه الفجوة بنجاح عن طريق قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجهد منسّق من خلال لجانه الفنية، ووكالاته، وصناديقه، وبرامجه. ومن الأهمية بمكان أيضا تعزيز التعاون بين المجلس ومؤسسات بريتون وودز.

ومن المهم بشكل خاص في هذا الصدد، الاقتراح الداعي إلى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء فريق عامل استشاري مخصص معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراع. وبناء على طلب المجلس، تم إعداد تقرير للأمين العام عن الولاية الممكنة لمثل هذا الفريق، وتشكيله، وأساليب عمله. ويوصي هذا التقرير باتِّباع نهج مرن ومحدود الوقت لإنشاء مثل هذا الفريق الاستشاري، بناء على طلب البلد المعني. ويتوقع أن يقوم مثل هذا الفريق بمراجعة الترتيبات القائمة بحيث تفي باحتياجات البلد فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، والتعمير، والتنمية، وأن يقدم اقتراحات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن كيفية ضمان تلقِّي البلد لمساعدة كافية ومنسّقة، منعا لتكرر الصراع، وتعزيزا للتنمية الطويلة الأجل.

وسيُعرض قريبا على الدول الأعضاء مشروع قرار يقضي بإنشاء الفريق العامل المخصص، كي تنظر فيه. ومن المقرر أن يتناوله المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل القريب، بهدف القيام أولا بإنشاء فريق استشاري، ثم تشغيله بناء على طلب أي دولة أفريقية مهتمة.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد على أهمية القضايا والأفكار التي أثيرت في جلسة اليوم، وأن أعرب عن ارتياحي للتعاون الوثيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في محاولة للتغلب على المشكلات التي أمامها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو سعادة السيد أمادو كيبي، المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة، الذي وجّه المجلس إليه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد كيبي (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتوجه إلى وفدكم، نيابة عن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، بالشكر على تنظيم هذه المناقشة، ولموافقتكم، قبل كل ذلك، سيدي الوزير، على تشريف هذه الجلسة بحضوركم، رغم كثرة أعبائكم.

وليس من قبيل المصادفة أن اتخذ وفدكم قرارا مهما بإدراج هذه المناقشة في برنامج عمل المجلس. والسبب الرئيسي لهذا القرار يرجع إلى اهتمام بلدكم والتزامه دائما بالدفاع عن المواقف الأفريقية في المجلس. وهناك سبب آخر أشير إليه بشكل مباشر في بيان السفير محبوباني، ممثلكم الدائم، الذي ألقاه في هذه الغرفة ذاتها في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، في المناقشة المتعلقة بالوضع في أفريقيا والتي بادر بالدعوة لها وفد موريشيوس. ولقد سأل السفير محبوباني عن النتائج التي تحققت فيما يتعلق بالمسائل التي نوقشت في المجلس. وانتهى إلى أنه ''لا توجد علاقة بين مناقشة وأخرى في موضوع واحد''.

ولا مراء في أن جلستنا اليوم تمثل الخطوة الأولى نحو ربط مناقشة بأخرى ووضع حل جاد لجميع البنود الأفريقية التي تناقش في المجلس.

وفي ١٦ أيار/مايو كان لي عظيم الشرف في الإشادة بالسفير كونجول، الذي تم بفضل إصراره وسخائه إنشاء الفريق العامل.

وكون السفير كونجول قد انتقل من فكرة سخية إلى حقيقة، وهو الآن يشغل رئاسة اللجنة، لأمر جدير بثناء أكبر. لقد كان نبراسا ينير لنا الطريق إلى الأمام.

وخلال ذلك الاجتماع نفسه تبادلتُ الآراء مع أعضاء الفريق العامل، وحاولتُ معهم أن أحدد وأرسي أساس التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والفريق. وكما ذكرت، تمر منظمة الأمم المتحدة الآن بمرحلة حرجة في تطورها. في شهر تموز/يوليه المقبل سينتهي وجودها لتفتح الطريق أمام الاتحاد الأفريقي. والآن، اتخذت قرارات هامة بشأن إنشاء المؤسسات والأجهزة الخاصة بالاتحاد الأفريقي.

وأحد تلك القرارات يتعلق باستعراض هيكل وإجراءات وأساليب عمل الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. ووضعت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بروتوكولا جديدا، سيقدم إلى مجلس الوزراء للنظر فيه تمهيدا لإقراره من قبل مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات، المخطط عقده من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في دربان بجنوب أفريقيا. ويحتوي مشروع البروتوكول على اقتراح بتغيير اسم الجهاز المركزي للآلية إلى مجلس السلم والأمن. وأجهزة آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها في أفريقيا ستشتمل على ما يلي: مجلس السلم والأمن، الذي سيحل محل الجهاز المركزي؛ ولجنة الاتحاد، التي ستحل محل الأمانة العامة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية؛ ولجنة الحكماء، وهي جهاز جديد.

السيد الرئيس، لما كنت واعيا بهدف هذا الاجتماع، وشغوفا بالاستجابة لطلبكم بالتشجيع على إقامة تبادل للأفكار، أود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن النهج العام للفريق العامل، وبعض المقترحات المحددة التي تتعلق ببعض البنود المدرجة على برنامج عمله.

فيما يتعلق بموضوع النهج الشامل للفريق العامل، فإننا، في منظمة الوحدة الأفريقية، نعتقد أنه ينبغي أن يسعى إلى تعزيز ودعم آليات التعاون، أولا بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية من أجل تحقيق الانسجام بين وجهات النظر، وترشيد الجهود وتوزيع الأعمال بشكل مناسب في كل المجالات المتعلقة بالسلم والأمن في أفريقيا.

ثانيا، ينبغي أن يكفل متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص القرارات التي تنبع من تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أسباب الصراع (S/1998/318)، وفي تقرير الإبراهيمي (S/2000/809).

ثالثا، ينبغي أن يتحقق تنسيق أفضل للأعمال التي تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات.

رابعا، ينبغي لكل أعمال منع نشوب الصراعات أن تسرع، ولكل عمليات حفظ السلام أو بناء السلام في حالات ما بعد الصراع أن تنشأ بسرعة.

وفيما يتعلق بموضوع تعزيز التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نرى أن الفريق العامل ينبغي له، بالتعاون مع الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعني بالبلدان الخارجة من صراعات، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، أن ينظم مؤتمرات المانحين، وأن يشجع البعثات المشتركة على تقييم الحالات الإنسانية، وأن يضمن أن تكون برامج التعمير والتأهيل، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الاندماج مدرجة بشكل فعال في كل اتفاقات السلام، وأن يشجع الأمينين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة على تعيين مبعوثين خاصين لحالات ما قبل وما بعد الصراع.

وفيما يتعلق بمنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، نقترح أن ييسر الفريق العامل اجتماعات دورية وحوارا بنّاء بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن المقبل للاتحاد الأفريقي. وتلك الاجتماعات ستسعى إلى المواءمة بين وجهات النظر والنهج لتغيير المواقف المتنافرة وتحقيق الانسجام بين القرارات والإجراءات في مجال الدبلوماسية الوقائية وفي تنظيم البعثات الميدانية المشتركة.

مرة أخرى، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لي لحضور هذا الاجتماع والسماح لي بمشاطرة أعضاء المجلس هذه المقترحات الأولية. وأنا واثق بأننا ستتاح لنا فرصة أخرى للجلوس مع أعضاء الفريق العامل لنرى أي مقترح من هذه المقترحات يمكن تأييده في نهاية الأمر، وسنرى حصيلة جيده من هذه المناقشة.

قبل أن أختتم بياني اسمحوا لي بأن أتوجه بتحية خاصة لإدارة الشؤون السياسية، التي عملنا معها دائما في السعي إلى تعزيز التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. وإذ أفعل هذا أود أن أعرب عن تحية عامة للسيد إبراهيما فال. إن عمله الحاسم أثر تأثيرا كبيرا في إقامة علاقة سلسة فعالة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وبفضل رؤيته التطلعية، وبسبب سلوكه النضالي تقريبا إزاء كل المسائل الأفريقية، ساعد منظمة الوحدة الأفريقية على إحراز تقدم بشأن مشكلات أفريقية عديدة، وعلى وجه الخصوص في مجالات منع نشوب الصراعات وإبرام اتفاقات السلام. لقد أردتُ أن أعرب عن هذه التحية العامة للسيد فال، بسبب تواضعه ونبوغه العظيم، بالنيابة عن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبالنيابة عن كل زملائي في مكتب منظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة الذين اضطلع السيد فال معهم بدور القائد والأخ الكبير حسب التقاليد الأفريقية العظيمة، وفي وقت يستعد فيه لمغادرة نيويورك لتولي منصب آخر في داكار، أنا واثق بأن السيد فال سيواصل الاشتراك معنا، جنبا لجنب، في مهمتنا المشتركة العظيمة في خدمة أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد إبراهيما فال.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء، بأن أهنئ بلدكم على الدينمية وروح التجديد اللتين أسهم بهما في أعمال مجلس الأمن في العام ونصف العام اللذين عمل بلدكم في المجلس خلالهما. وقد أسهم وفد سنغافورة بقيادة السفير محبوباني إسهاماً ملحوظاً، وذلك بادئ ذي بدء في إكساب أعمال مجلس الأمن مزيداً من الانفتاح وتبادل الآراء بشكل تفاعلي، ولكن أيضاً في الترويج لفرض المجلس جزاءات هادفة ترمي إلى الإقلال من التأثير الواقع على السكان المدنيين. ويمثل عقد هذه المشاورات في شهر أيار/مايو، وهو بشير خير لأفريقيا لأنه يصادف ذكرى مولد منظمة الوحدة الأفريقية، إسهاماً آخر في هذه العملية التي جرى الإعداد لها على مدى فترة تتجاوز العام والنصف الماضيين.

وأود أيضاً أن أعرب عن التقدير للممثل الخاص لموريشيوس، السفير كونجول، رئيس الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا، وهو جدير به لتقديمه اقتراحاً خلال فترة رئاسته للمجلس بإنشاء هذا الفريق المخصص، الذي شكّل في الواقع حلقة مفقودة في أعمال مجلس الأمن، ولتكريسه الكثير من الوقت والجهد منذ ذلك الحين لتفعيل هذا الفريق العامل. ويشهد على التزامه البيان الذي أدلى به لتوه، والذي يرسم صورة لرسالة الفريق العامل الذي يترأسه فضلاً عن أهدافه وإنجازاته.

وقد نميل في هذا المناخ الدولي المتسم بكثير من التشاؤم إلى التقليل من شأن الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة بوجه عام والتي يقوم بها مجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بالإسهامات الإيجابية الجاري تقديمها لتسوية الصراعات في أفريقيا. وبما أنني حظيت بشرف الإشراف على خدمات الأمانة العامة ذات الصلة بمجلس الأمن فضلاً عن اضطلاعي بالمسؤولية المباشرة عن المسائل الأفريقية ضمن نطاق الأمانة، يتعين عليّ أن أصف هذا النوع من التقييم بأنه لا يقتصر على السطحية بل يتسم أيضاً بالإجحاف. فقد كرس مجلس الأمن في الواقع الوقت والجهد وقدراً كبيراً من

الموارد على مدى السنوات الخمس الماضية لكي يكتسب فهماً أوثق لواقع الأمور الأفريقية، وظلالها وتعقيداتها، وليحاول فوق كل شيء أن يسهم في إيجاد حلول دائمة لها.

ومن الأدلة في هذا الصدد الزيارة التي اضطلع بها المجلس ثلاث سنين متتالية في شهر أيار/مايو بالذات إلى منطقة البحيرات الكبرى للنظر عن كثب في الأزمة القائمة في هذه المنطقة ومحاولة دفع مختلف عمليات السلام قدماً فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والبلدان الأخرى، كما أن في الزيارة التي نظمها المجلس مؤخراً لإثيوبيا وإريتريا، وهي أيضاً لدفع عملية السلام قدماً للأمام، دليلاً آخر على ذلك.

وختاماً، لا يسعني أن أغفل عن ذكر مختلف الاجتماعات التي خصصت للمسائل الأفريقية، ومن بينها مسائل من قبيل الإيدز لم تعدّ في البداية من أمور السلام والأمن، غير أن لها نظراً لحجم هذه الأوبئة تأثيراً سلبياً على السلام والأمن في أفريقيا.

لذلك فإن أعضاء مجلس الأمن جديرون بالثناء على العمل الذي أنجزوه. كما أنني مغتبط لأن مجلس الأمن قد تفانى خلال هذه الفترة في تعزيز التعاون الثنائي بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية، سواء في ذلك المنظمات ذات الطابع الأفريقي الشامل كمنظمة الوحدة الأفريقية أو منظمات دون إقليمية. وفي هذا الصدد فإن الاتصالات التي أجريتموها مع مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في اتفاقات السلام، من قبيل اتفاق لوساكا فيما يختص بجمهورية الكونغو الديمقراطية، أو اتفاق أروشا فيما يتعلق ببوروندي، أو اتفاق الجزائر فيما يتصل بالصراع بين إثيوبيا وإريتريا، تبين كلها على نحو كاف بعض الشيء ما لدى مجلس الأمن من إرادة للاشتراك بشكل إيجابي ليس فقط في تسوية الصراعات، وإنما أيضاً في الحيلولة دون نشوبها.

و لم تؤد هذه المشاورات بين مجلس الأمن والمنظمات الأفريقية دائماً بطبيعة الحال إلى اتفاق بين مجلس الأمن وهذه المنظمات الأفريقية المختلفة. ولكن المجلس قد أبدى مزيداً من التصميم على المشاركة في منع نشوب الصراعات وفي تسويتها، وكذلك في عمليات حفظ السلام، كما يتبين من أن أكبر عملية لحفظ السلام في العالم اليوم توجد في أفريقيا، أو في سيراليون إن شئنا مزيداً من الدقة.

ويتجلى في برنامج عمل الفريق العامل الذي يترأسه السفير كونجول على وجه التحديد أولويات الأمانة العامة والنهج الذي تأخذ به فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية. فقد كرس الأمين العام نفسه خلال السنوات الخمس الماضية لتعزيز التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية بدرجة كبيرة، مستنداً في ذلك إلى التقرير الذي قدمه عن أسباب الصراع وتعزيز السلام المستدام والتنمية المستدامة. وقد أجرى في الآونة الأخيرة مناقشات ذات أهمية خاصة بهدف التحقق من التنفيذ الحقيقي لجميع التوصيات التي وردت في التقرير المذكور.

ولاجتماع اليوم أوجه متعددة. وأود لذلك أن أذكر بضع كلمات موجزة عن بعض جوانبه المتباينة. أما عن التعاون مع المنظمات الإقليمية وعن إجراء المشاورات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، الأمر الذي يعتمد عليه الفريق العامل المخصص، فلابد لي من القول بأن ذلك قد أصبح يشكل الممارسة الراهنة على صعيد الأمانة العامة سواء بين كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أو بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية. إذ لا يقتصر الأمر على إجراء الأمين العام مشاورات دورية مرتين في العام فحسب، خلال انعقاد الجمعية العامة هنا في نيويورك وفي مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في مكان آخر مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، بل تعكف الأمانتان بالإضافة إلى ذلك منذ سنوات على إنشاء إطار

للتعاون، مقترن ببرنامج عمل يتم إنجازه كل سنتين، وتضطلع بتنفيذه كل من الأمانة العامة والوكالات التابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا. ويجري تقييم لبرنامج العمل ذاك كل سنتين ويتابع بصفة دائمة في الأمانة العامة.

وعلى نفس المنوال، أقامت أيضا عدة منظمات دون إقليمية علاقات مع الأمانة العامة. وتشمل تلك المنظمات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومة الدولية المعنية بالتنمية ومنظمات دولية أخرى. وأجرينا، مؤخرا، مشاورات مع منظمة الوحدة الأفريقية بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وبشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في ضوء استنتاجات اجتماع الخرطوم الذي عقدته جماعة دول الساحل والصحراء ، وكذلك بشأن مدغشقر؛ وأرسل الأمينان بعثة مشتركة إلى مدغشقر، وشاركا في مفاوضات داكار ووضعاها تحت رعايتهما. وكانت هناك أيضا محادثات بشأن بوروندي وأمور أخرى. وكنا في الواقع نجري أمس محادثات مع منظمة الوحدة الأفريقية بشأن التوقيت المناسب الذي كرس فيه الجهاز المركزي للمنظمة اهتمامه لمدغشقر.

ويمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فيما يتعلق بالصومال، وبالنسبة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مدغشقر، وبلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية، تشمل جزر القمر.

والنقطة الثانية لجلسة اليوم تتعلق بالمشاورات على الصعيد دون الإقليمي. وقد أجرى المجلس بالفعل مشاورات واسعة النطاق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تنفيذ اتفاق لومي المتعلق بسيراليون. وفي ذلك الإطار، أود أن أقدم المقترحات التالية.

أود أن أقترح ترشيد نظام التبادلات الدولية بين مجلس الأمن والجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية لإجراء مناقشة دورية بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال المنظمتين التي يمكن أن يكون لها أثر على السلم والأمن في أفريقيا. وهذا سيكون بالإضافة إلى القرار الذي اتخذه الفريق العامل المخصص الرامي إلى إجراء مشاورات على أساس منتظم مع السفير كيبي بصفته المراقب الدائم عن منظمة الوحدة الأفريقية هنا في نيويورك.

وأود أيضا أن أقترح توسيع هذه المشاورات لتشمل جميع المنظمات دون الإقليمية الأفريقية. وفي حالة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تلك هي الحالة بالفعل. ولكن ينبغي للمنظمات الأخرى أن تجري أيضا مشاورات من هذا القبيل، مثل المنظمة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والسوق المشتركة لشرق وجنوبي أفريقيا و اتحاد المغرب العربي. وهذه المشاورات التي تجرى مع هذه الهيئات دون الإقليمية التي تغطي كل أفريقيا من شأنها أن تمكن من جعل أي استنتاجات مستخلصة من المناقشات مع الجهاز المركزي قابلة للتنفيذ، وأن تتكيف مع السياق دون الإقليمي. وهي من شأنها أيضا أن تمكن من الحد من خطر الانحراف أو التناقض بين مواقف مجلس الأمن ومواقف الهيئات الأفريقية دون الإقليمية.

وليس سرا أنه فيما يتعلق بالحكم السياسي، فإن منظمة الوحدة الأفريقية قد ظلت مصممة منذ سنوات عديدة على اتخاذ تدابير قوية لتبعد من أجهزتها ومداولاتها أي شخص يكون قد استولى على السلطة بالقوة. وقد يكون مطلوبا، في هذا الصدد، أن يدرس مجلس الأمن السبل والوسائل اللازمة لتكييف مواقف الأمم المتحدة على نحو أفضل مع ذلك المبدأ الأساسي لمنظمة الوحدة الأفريقية. ومن الصعب أن يُفهم كيف يكون مسموحا لرؤساء الحكومات الذين استولوا على السلطة عن طريق انقلاب عسكري ولا يستطيعون المشاركة في مداولات منظمة الوحدة

الأفريقية، بالمشاركة في مناقشات من هذا القبيل في الأمم المتحدة.

وفي نفس السياق، وأيضا بغية زيادة التكافل بين مواقف منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، ينبغي لمجلس الأمن أن يدرس قرار منظمة الوحدة الأفريقية القاضي باستبعاد أي شخص يستولي على السلطة بالقوة، ليرى إلى أي مدى يمكن أن يطبق هذا المبدأ ليس على الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا على دول المناطق الأخرى. وبهذه الطريقة، لا تكون إدانة الانقلابات العسكرية موجهة بطريقة انتقائية إلى البلدان الأفريقية.

وبغية أن يكون الأمر مثمرا من حيث متابعة الأحوال في البلدان الأفريقية، من المطلوب أن تجرى هذه المحادثات بمشاركة شركاء أفريقيا في التنمية. ومن البديهي، أنه ينبغي للمشاورات مع العديد من البلدان الأفريقية، فيما يتعلق، مثلا، بمشاكل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أثناء خروجها من الصراعات، أن تشمل أيضا شركاء التنمية، مثل مؤسسات بريتون وودز. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يكون التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أمرا أساسيا.

وأخيرا، فإن المجلس قد تطور كثيرا فيما يتعلق بالجزاءات، وخاصة بالنسبة لأفريقيا. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن أفريقيا، مع فرض الجزاءات على ليبيا والسودان وليبريا والصومال وأنغولا فيما يتعلق بيونيتا، هي بلا منازع القارة الأكثر تضررا من جزاءات مجلس الأمن. والإجراءات المتخذة لتعديل الجزاءات، والمناقشات التي جرت لإيجاد استراتيجية ما للخروج بالنسبة للجزاءات قد أسهمت بقدر كبير في تعديل الجزاءات، وجعلها أكثر ملاءمة لهدفها. ولكن ربما يكون الوقت قد حان لإجراء مزيد من النظر الشامل، وقطعا لمزيد من النظر الأكثر انتقادا من جانب المجلس في مدى إمكانية جعل استراتيجية الخروج بالنسبة للجزاءات أفضل توجيها نحو أهدافها.

وأود أن أتناول مسألة أخرى مدرجة أيضا في جدول أعمال مناقشة اليوم: ألا وهي مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وهذه مسائل قطعا كرس لها المجلس كثيرا من الاهتمام خلال السنوات الماضية. وتمكن المجلس من إيجاد سبل ووسائل لتحسين تنفيذ قراراته في هذا الصدد. ومع ذلك لا تزال هناك حلقة مفقودة في هذا الميدان: وهي أن توصيات المجلس وقراراته وإعلاناته لا تنفذ على نحو كاف. وقبل كل شيء، هناك افتقار إلى التنسيق الفعال بين أعمال المجلس وأعمال منظمة الوحدة الأفريقية.

ولإعطاء مثل واحد فقط، فقد اعتمدت أفريقيا بالفعل، في جنوب أفريقيا، استراتيجية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نفذت على وجه الخصوص في غرب أفريقيا عقب اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقفا اختياريا لاستيراد وتصدير الأسلحة الصغيرة. وينبغي أن يلاحظ أنه على الرغم من أن المجلس اعتمد تدابير فعالة بغية الإسهام بشكل أفضل في تنفيذ الوقف الاختياري الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية للأسلحة الصغيرة، ينبغي الاضطلاع بمزيد من الجهود للتصدي لشبكة بيع الأسلحة الخفيفة في أفريقيا؛ وينبغي لهذه الجهود ألا تكون مقصورة على الذين يستعملون الأسلحة لأغراض تجارية أو عسكرية في أفريقيا. ولا بد من إنجاز العمل في تحديد البلدان التي تُنتج الأسلحة والشركات التي تبيع تلك الأسلحة في أفريقيا. ولا بد كذلك من اتخاذ تدابير لإجبارها على احترام الوقف الاختياري للتسلح، واحترام قرارات المجلس.

وفي هذا الصدد، يمكن للمجلس أن يطلب إلى الفريق العامل المخصص القيام، مثلاً، بدراسة جدوى تطبيق

توصيات مختلف أفرقة الخبراء التابعة للأمم المتحدة والمعنية بأنغولا وسيراليون وليبريا بشأن مشكلة الاتجار بالأسلحة هذه. ويفوض المجلس رئيسه بالاتصال بالممثلين الدائمين للدول التي تؤدي الاتجار غير المشروع بالأسلحة أو الدول التي تنتج تلك الأسلحة، كي يطلب منهم الإسهام بشكل إيجابي في التزام المجلس بمناهضة الاتجار بالأسلحة. ويمكن للمجلس أيضا أن يعزز تعاونه العملي مع الوكالات التي تعني في عملها بالاتجار غير المشروع بالأسلحة.

لقد ذكرت بعض الأفكار التي رغبت في أن أسهم بها في مناقشة اليوم. علماً بأن هذه الأفكار؛ بكل أمانة، لا تحظى بتأييد الأمانة العامة لها. وكل ما سعيت إليه هو أن أغتنم الطابع الصريح لهذه المناقشة كي أعبر عن نفسي بشكل غير رسمي، وبحرية، وصراحة، من أجل الإسهام في المناقشة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن مدى تأثري بالكلمات الطيبة التي قالها رئيس الفريق العامل المخصص والمراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة. وإني لأشكرهما وأشكركم، سيدي الرئيس، على وجودكم معنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد إبراهيما فال، على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى وفدي.

وأود أن أعلن أنه يسعدني أن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الرد على الملاحظات التي أبداها غير الأعضاء أثناء المناقشة. وأعتقد أن ذلك سيجعل المناقشة أكثر تفاعلاً وتشويقاً؛ والحق أن المجموعة الأفريقية كانت ترغب في سماع ردود أعضاء المجلس. لذلك، فإنه بعد أن تكلم ثلاثة أو أربعة من غير الأعضاء، يسعدني أن أعطي الكلمة لأي عضو يرغب في الرد. فممثل فرنسا، مثلا، يود الرد بعد أن تكلم المتكلمون الأربعة الأُول. وأرجو من أعضاء المجلس الذين يرغبون في الرد من وقت لآخر إبلاغ الأمانة العامة بالنقطة التي يرغبون في المداخلة عندها.

المتكلم التالي المدرج اسمه على قائمتي هو ممثل بنن الذي سيتكلم بصفته رئيس المجموعة الأفريقية عن شهر أيار/مايو. وإني أدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أديتشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود، باسم المجموعة الأفريقية، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على اتخاذكم مبادرة تنظيم هذه المناقشة العامة الثانية المتعلقة بالفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع الصراعات وحلها في أفريقيا، وعلى دعوتكم أعضاء المجلس إلى المشاركة فيها. ويسعد المجموعة الأفريقية بوجه خاص أن تترأسوا عمل المجلس، ويؤكد حضوركم مرة أخرى التزام بلادكم بالسلام، والأمن، والتنمية في أفريقيا.

كما نرحب بوجود السيد إبراهيما فال الذي سيضطلع قريباً بمهامه كأمين العام مساعد مسؤول عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في دكار.

إن الأمم المتحدة، بعد أن وضعت أفريقيا في صميم شواغلها للألفية الجديدة، قد سعت عن حق إلى تركيز اهتمام المجتمع الدولي على تلك القارة، التي تجد صعوبة في شق طريقها على طريق التنمية، على الرغم مما بذلته من جهود مشكورة وما أجرته من إصلاحات عديدة على مدى قرابة ١٠ سنوات. ومن أسباب هذا الوضع استمرار الحروب والصراعات. لذلك، فإن إقامة السلام، والأمن، والاستقرار، شرط أساسي مسبق للتنمية الاقتصادية للقارة الأفريقية.

ونحن نرحب بمبادرة المجلس التي تأتي في توقيت ملائم لإنشاء فريق عامل مخصص لمنع الصراعات وحلها في أفريقيا. وتود المجموعة الأفريقية أن ترى في هذه المبادرة دليلاً

على الـتزام المجلـس الفعلـي والدائـم بإنهـاء دائـرة العنـف في أفريقيا، والتعامل بشكل متكافئ مع جميع الأزمات الإنسانية بدون استثناء.

لقـد عمـدت الأمـم المتحـدة إلى وضـع الفـرد في بـؤرة شواغلها، وتعتبر الفرد هو الهدف النهائي لعملها. ولما كان المجلـس يخصـص لأفريقيـا مـا يزيـد علـى ٦٠ في المائـة مـن مداولاته، فإنه ينبغي لولاية الفريق العامل أن تسهم في ضمان تجلّي هذه النسبة فيما يعود على الشعب الأفريقي بالنفع من فوائد السلام. وعليه، فإن دعمنا لبرنامج عمل الفريق العامل المخصص يتناسب مع القيمة المضافة لالتزام المجلس الفعلي تجاه أفريقيا. ولذلك، فسوف يستمر دعمنا ما استمر الفريق العامل المخصص في العمل على تعزيز الروابط بين حجم الأنشطة التي يكرسها المجلس لأفريقيا والتنفيذ الفعلي لقراراته.

وبعد التمحيص، تعتقد المجموعة الأفريقية أن برنامج العمل الذي عُرض علينا يدخل في عداد الجهود المبذولة لدراسة مسألة منع الصراعات وحلها والتصدي لها بشكل شامل. لذلك، فإننا ندعم برنامج العمل. كما ندعم عملية تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية توطيد السلام عن طريق التنمية. وعليه، فلا بد لمجلس الأمن من أن ينسق على نحو أفضل أنشطته الأفريقية مع أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية حشد الدعم السياسي الدولي اللازم لبناء السلام في أفريقيا.

وإدراكاً من منظمتنا القارية - منظمة الوحدة الأفريقية - أنها تضطلع بالمسؤولية الأولى من منع الصراعات وتسويتها في أفريقيا، ورغبة منها في تيسير حلّ تلك الصراعات، فقد سعت إلى إعادة تنشيط آليتها لمنع الصراعات وإدارتها وحلّها. وتحتاج منظمة الوحدة الأفريقية إلى أن يترافق تنفيذها لنتائج إعادة الهيكلة هذه مع إقامة تعاون أوثق ومنسّق على نحو أفضل، وإسهام الفريق العامل، حتى يتسنى للمجلس أن يكون على علم أفضل بكيفية تقييم أفريقيا لحالات الصراع.

وبناء عليه، نأمل كثيرا أن يقيم الفريق العامل تعاونا وثيقا ومنتظما مع الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تقديم فوائد ملموسة للسلام إلى الأفارقة والتأكد من أن الحالة الاقتصادية لا تشكل تهديدا للسلام أو أنها تفاقم الأحوال الأمنية وتزعزع استقرارها في النهاية.

إن عملية انهماك مجلس الأمن في أفريقيا آخذة في التعقيد. فهذا الانهماك لم يعد مقصورا على حفظ السلام التقليدي نظرا لأن طابع وعواقب الصراعات دفعت بالمجلس إلى إدماج عناصر مدنية ومن الشرطة في عملياتها. ومع تفكك المؤسسات نرى ظهور عناصر فاعلة من غير الدول. ونتيجة لذلك، يُستخدم المدنيون، بل أحيانا موظفو الأمم المتحدة، كدروع وأوراق مساومة. ونحن نرى أن الفريق العامل المخصص، نظرا لطابعه غير الرسمي وعمله المرن، يمكنه أن يساعد في تحقيق الابتكار أو قابلية التكيف مع الحالات الفريدة أو تجريب تدابير استكشافية في النمط الجديد من التدخل الذي شرع فيه المجلس. وبصفة عامة، يمكن للفريق العامل أن يولي اهتماما أكبر بالمنع في برنامج عمله. ولقد كان المجلس، في أسلوب عمله الرسمي، يعمل في هذا الصدد بردود الأفعال إلى حد ما.

وفيما يخص منع نشوب الصراعات، يمكن للفريق العامل أن يناقش النقاط التالية بصفة خاصة.

بالنسبة لقضية الحوار المؤسسي، ينبغي أن تعتمد بدرجة أكبر على آليات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية العملية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية

الإقليمية. وسوف تساعد هذه الممارسة في إدامة هذا الحوار وتعزيز التعاون بين المجلس وممثلي الأمين العام في الميدان والمنظمات الأفريقية المعنية. وفي نهاية المطاف، نفكر في إجراء تقييم مماثل أو على الأقل في قيام الأطراف الفاعلة المذكورة أعلاه بقراءة دقيقة لحالات الأزمات. وفي كل الحالات، يمكن أخذ ما هو قيد البحث بالضبط في الاعتبار على نحو أفضل، مما يتيح فرصاً أفضل لخفض حدة التوترات وكسب مصداقية أكبر للمجلس.

وبالنسبة إلى مراقبة الانتخابات، هناك حاجة إلى إعادة تعريف وثوق صلة بين نمط التدخل وأهدافنا. والناخبون في أفريقيا اليوم، من خلال أحزابهم السياسية ومنظمات المجتمع المدني وبفضل تكنولوجيات الاتصال الجديدة – لا سيما الهاتف المحمول ومحطات الإذاعة الريفية – قادرون إلى حد كبير على مراقبة الانتخابات وتقييم شرعيتها. علاوة على ذلك، وبفضل المنظمات الأفريقية غير الحكومية، كسبت ممارسة استخدام مراقبين من مناطق أخرى في أفريقيا زخما كبيرا.

من ناحية أخرى، الحلقة الضعيفة في سلسلة العملية الانتخابية كانت وستظل وضع سجلات للناخبين موثوق بها ودائمة. وتعني الديمومة في هذا السياق تحديثا بسيطا بدلا من إعادة كاملة لوضع مثل هذه القوائم، وهو ما ينطوي على إمكانية حدوث التلاعب في كل مرة تُجرى فيها انتخابات. وهنا تكمن منابع الانتخابات المطعون فيها التي يمكن أن تفضي إلى صراعات.

وتتطلب السجلات الانتخابية الموثوق بها وجود إحصاءات سليمة للسكان ومعلومات موثوق بها وعملية عن الأحوال المدنية، وإجراءات تسجيل موثوق بها لسجلات الناخبين، وأخيرا بنية مستقلة لمراقبة الانتخابات. هذا هو ما يهم، وهو يتطلب موارد مالية ولوجيستية كبيرة، وبالتالي قدرة لوجيستية ومالية متناسبة. وقد يتناول الفريق العامل هذه القضية أيضا.

إنني أغتنم هذه الفرصة لكي أشير إلى أن بنن، التي تترأس حاليا لجنة متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، تعتزم عقد حلقة عمل أو حلقة دراسية أفريقية للنظر في هذه القضية ووضع بيان مفصل لأفضل الممارسات والتجارب الناجحة في هذا الموضوع. وأهيب بكل أصحاب النوايا الحسنة، من خلالكم سيدي، على مساعدة بنن في عقد هذا الاجتماع.

وفيما يتعلق بتسوية الصراعات، ولاسيما ممارسة إنشاء ما تسمى بمجموعات الأصدقاء، أود أن أنوه، من وجهة نظر أفريقيا، بأننا نلاحظ أنه لا يُستدعى إلا أصدقاء من الخارج، بينما لا يؤخذ في الاعتبار العديد من الأصدقاء الداخليين – المحليين الذين لا خيار لديهم سوى أن يحبوا بلدهم.

وما أريد قوله هو أن على الفريق العامل أن ينظر في سبل تمكين الآليات التقليدية القائمة، الخاصة بكل بلد، من المساعدة في منع نشوب الصراعات أو عودة نشوبها. ويمكن أن يشمل هذا اللجوء إلى مجموعات الحكماء والزعماء التقليديين أو الدينيين والحركات النسائية. ويمكن لمثل هذا الالتزام من المجتمع المدني في أكبر تجسيد له أن يساعد في تعبئة الطاقات الوطنية أو دون الإقليمية من أجل تشجيع السلام وإعادة بناء الثقة والشعور بالانتماء.

ويسعدنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن يتخذ خطوات صغيرة في هذا الاتجاه. ولقد كان الحوار الذي جرى قبل بضعة أسابيع بين المجتمع المدني في كيسنغاني، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووفد مجلس الأمن صورة مشجعة لذلك. ولذلك أحث المجلس على الالتزام بهذا النهج التزاما صارما.

ولا يمكنني أن اختتم كلمتي بدون الإشادة بمشاركة ومثابرة السفير كونجول ممثل موريشيوس، الذي أعطى شكلا وروحا للفريق العامل. كما أود أن أعرب عن امتناننا للأعضاء الآخرين في المجلس على دعمهم المستمر لهذا المشروع، فهذه استجابة في أوانها لشواغل أفريقيا في مجال منع نشوب الصراعات وحلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنن على كلماته الطيبة التي وجهها إلى وفدي.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص الشكر والتقدير على تنظيمكم وترأسكم لهذه الجلسة الهامة التي تأتي في وقت يشهد بالفعل العديد من التطورات على الساحة الأفريقية، البعض منها إيجابي والبعض الآخر غير مشجع. وهو ما يتطلب بالتالي تقييم الدور المنشود من هذا المجلس الموقر إزاء أفريقيا ومقارنته بالجهود التي تُبذل بالفعل من أجل تسوية نزاعات القارة ومساعدتها على تخطي المصاعب والعقبات التي تواجهها. وأود في هذا الإطار أن أعرب بصفة خاصة عن تقديرنا للمبادرة التي قام بها الممثل الدائم لموريشيوس والتي أسفرت عن إنشاء فريق مجلس الأمن العامل المعني بأفريقيا وتطوير مرجعية وجدول أعمال هذا المحفل.

انطلاقا من اهتمام وفد بلادي بالموضوع الذي نحن بصدده وتطلعنا إلى النتائج الإيجابية التي يمكن أن تتمخض عن هذه الجلسة، اسمحوا لي أن اعرض فيما يلي عددا من النقاط المحددة التي نرى أهمية في إبرازها.

أولا، يتفق وفد مصر مع الخطوط العريضة الواردة في مرجعية فريق العمل، بما في ذلك الولاية التي سيضطلع بها، وكذلك جدول الأعمال الذي تم الاتفاق عليه عقب الاجتماع الأول للفريق الذي عُقد يوم ٢٢ آذار/مارس الماضي. ووفد مصر إذ كان يأمل في أن يتمكن فريق العمل من تقديم توصيات محددة وواقعية وقابلة للتنفيذ إلى مجلس الأمن، فإنه يود في ذات الوقت أن يؤكد بادئ ذي بدء على نقطة محورية ورئيسية، ألا وهي ضرورة مراعاة وجهات النظر التي سوف تطرحها اليوم الدول غير الأعضاء في المجلس، وبصفة خاصة الدول الأفريقية التي يُفترض أنها صاحبة الشأن، إذا كنا جميعا سنسعى إلى الوصول إلى هدف مراقبة تنفيذ نتائج اهتمامات المجلس السابقة تجاه أفريقيا وتعزيز علاقات التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأخرى دون الإقليمية في القارة وتطوير العلاقة التي تربط بين المجلس والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المسائل ذات الصلة بالقارة.

ثانيا، انطلاقا مما سبق، يهمني أن أشير هنا إلى جلسة مفتوحة مماثلة عقدها مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير من العام الماضي وهي الجلسة التي عقدت، مثلها مثل جلسة اليوم، خلال رئاسة سنغافورة؛ وتناولت موضوع تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والدول المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد اتضح لنا مع بعض الأسف أن العديد من الآراء والمقترحات البنّاءة التي طرحتها آنذاك الدول المساهمة والتي قام وفد سنغافورة مشكورا بحصرها في ورقة عمل غير رسمية لم تجد طريقها إلى الترجمة العملية ولم تنعكس في آلية التشاور التي اعتمدها مجلس الأمن في وقت لاحق مع الدول المساهمة.

وإذا كان المجلس قد أخذ على عاتقه اليوم أن يستمع إلى آراء الدول غير الأعضاء، فإن الغاية التلقائية لهذه الجلسة يجب أن تقود إلى توليد القناعة لدينا بأن مواقفنا سوف يُنظر فيها وأن شواغلنا سوف تؤخذ في الحسبان.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن من ناحية ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات والتجمعات القارية من ناحية أخرى، يقر وفد مصر بأن هذا الموضوع قد حظي بالفعل في الآونة الأخيرة بالاهتمام المتزايد الذي يستحقه. وقد أدرك الجميع بأن هذا المجلس لا يمكن أن يعمل بمفرده أو بمعزل عن الترتيبات السياسية والأمنية القائمة في القارة.

وهنا نود أن نقترح عددا من الأساليب المحددة التي يمكن من خلالها تعزيز هذه العلاقة. فيمكن على سبيل المثال أن يتم استحداث قناة مؤسسية للتشاور ولتبادل المعلومات بين الجهاز المركزي لفض المنازعات الأفريقية وفريق عمل مجلس الأمن على النحو الذي يمكِّن المجلس من التعرف بدقة على المواقف التي تتخذها منظمة الوحدة الأفريقية من المسائل التي سيُنظر فيها. ويمكن في هذا الصدد أن يمثل المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية في نيويورك وكذلك المندوب الدائم للدولة التي تترأس الجهاز المركزي نقطة الاتصال التي تسمح لفريق العمل أن يستمع إلى صوت أفريقيا الموحد إزاء القضايا الأفريقية المعروضة أمام المجلس.

كما نقترح أن يتم النظر في عقد اجتماعات دورية؛ ربما مرة كل عام، بين مجلس الأمن وأعضاء الجهاز المركزي على غِرار اللقاءات التي اعتاد المجلس عقدها خلال العامين الماضيين مع أعضاء اللجنة السياسية المنبثقة عن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أخيرا، سبق أن اقترح وفد مصر أن يعمل المجلس على إشراك ممثل من أمانة منظمة الوحدة الأفريقية في البعثات التي يوفدها المجلس إلى مختلف المناطق، مثل تلك التي أوفدها إلى البحيرات الكبرى وإلى سيراليون وبين إثيوبيا وإريتريا. ويمكن هنا، كخطوة أولى، أن يوضح المجلس حرصه على التجاوب مع هذا المقترح من خلال إشراك ممثل عن منظمة الوحدة الأفريقية في بعثة العمل التي تعهد بإيفادها إلى الصومال بموجب البيان الرئاسي الذي اعتمده يوم ٢٨ آذار/مارس الماضي.

رابعا، إذا كنَّا نأمل أن تُترجم هذه المقترحات إلى إجراءات محددة لتوثيق العلاقة بين المجلس والمنظمات الأفريقية القارية والمنظمات دون الإقليمية فالأهم من ذلك هو أن يحرص مجلس الأمن ليس فقط على التعرف على المواقف الجماعية لأفريقيا وإنما على التجاوب مع مطالبها قدر الإمكان قبل أن يُقدم على اتخاذ أي قرار أو إجراء يتعلَّق بحفظ السلم والأمن في القارة.

فقد رأينا في الماضي بعض الحالات التي إن دلَّت على شيء فهي تُظهر أن المجلس، أو بالأخص بعض أعضائه الفاعلين، سلك مسلكا مخالفا للمسلك الذي اقترحته منظمة الوحدة الأفريقية أو المنظمات الإقليمية المعنية مباشرة بالموضوع. فقد اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا موقفا إبان اندلاع الأزمة في سيراليون في أيار/مايو ٢٠٠٠، ولم يستجب له. وسبق أن أخذت دول غرب أفريقيا موقفا مشتركا إزاء كيفية التعامل مع الوضع في ليبريا، ولم يتم التعامل معه. وأخيرا، صدر عن تجمع الساحل والصحراء، الذي سيتحدث السيد سفير ليبيان نيابة عنه فيما بعد، مبادرات ملموسة للحيلولة دون تفاقم الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولم يتجاوب معها المجلس. بل على العكس عمل أعضاء كبار في المجلس على إعاقتها وإجهاضها.

المطلوب هنا أن يقدر مجلس الأمن أن أفريقيا ومنظمتها لهما مواقفهما ومصالحهما فيما يتعلق بحفظ السلم وتسوية النزاعات في القارة.

خامسا، مع تذكيرنا الدائم بالحاجة إلى احترام صلاحيات اختصاصات الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم

المتحدة، هناك العديد من الأفكار الأخرى الواردة في جدول أعمال فريق العمل والتي يود وفد مصر أن يعرب عن تأييده لها. ومن بين هذه الأفكار تعزيز التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن أن يتم ذلك بصفة خاصة من خلال إجراء مشاورات مؤسسية مع الفريق الاستشاري المؤقت الجاري تشكيله للدول الأفريقية الخارجة من الصراع وكذلك من خلال تكليف رئيس فريق عمل المجلس بإجراء مشاورات دورية مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالأنشطة المطلوب تنفيذها في دول أفريقية بعينها لمنع نشوب التراعات فيها أو للحيلولة دون تجددها في فترة بناء السلام بعد الصراع.

أما بالنسبة لفكرة مراقبة الانتخابات فإننا نود أن نؤكد على الدور الرئيسي الذي يجب أن تباشره الجمعية العامة في هذا المضمار بما في ذلك من خلال الإشراف على أنشطة شعبة المساعدة في الانتخابات بإدارة الشؤون السياسية. وإذا كان من المنتظر أن يلعب مجلس الأمن دورا في هذا المجال فإننا نقترح أن ينحصر هذا الدور في مجرد إعلان المجلس عن تأييده السياسي للخلاصة التي يمكن أن يخرج بها مراقبو الأمم المتحدة ودعوته جميع الأطراف الوطنية المعنية إلى احترام توصيات بعثة المراقبة في هذا الخصوص.

أخيرا، لا شك أن جلسة اليوم سوف تُسفر عن طرح أفكار مبتكرة ومقترحات متنوعة حول كيفية الارتقاء بالدور المنشود من مجلس الأمن إزاء أفريقيا. وفي الوقت الذي أجد فيه لزاما عليَّ أن أُعرب مرة أخرى عن تقديرنا للإرادة السياسية المتصاعدة التي صار المجلس يبديها لتحمل مسؤولياته تجاه القارة، مثلما فعل في سيراليون وأنغولا ومثلما يفعل في البحيرات الكبرى وبين إثيوبيا وإريتريا، فإنني أجد من المناسب أيضا أن أؤكد على أن الإضافة الأكثر قيمة التي يمكن أن يقدمها فريق العمل سوف تتمثل في مراجعة كافة القرارات والبيانات والإعلانات الصادرة عن المجلس بدءا على سبيل المثال بالقرارات التي اعتمدها حول الصومال منذ عام ١٩٩١ ومرورا بتلك التي اعتمدها حول تقرير الأمين العام بشأن أسباب التراع في أفريقيا، وانتهاء بالبيان الرئاسي الذي أصدره في يوم ٣١ كانون الثاني/يناير الماضي، ثم الوقوف على ما هي التعهدات التي وُفِّي بها المجلس، وهي عديدة، وما هي الوعود التي لم تتحقق، وهي عديدة أيضا.

فإذا كانت التحقيقات التي طلبها المجلس حول انتهاك العقوبات المفروضة على المتمردين في سيراليون وفي أنغولا وحول نهب ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أدت إلى تسمية وإحراج تلك الأطراف والجهات الضالعة في خرق نظام العقوبات، فلعل مراجعة فريق العمل لتعهدات المجلس من شأنها أن تؤدي إلى زيادة حماس المجلس نفسه على النحو الذي قد يدفعه إلى مضاعفة جهوده لتنفيذ ما تعهد به تجاه أفريقيا ومتابعة ما سبق أن أوفى به إزاء القارة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يود الوفد الجزائري أن يعرب عن سروره لرؤية رجل له مقامكم وتجربتكم يترأس المجلس، وخاصة في وقت يناقش فيه طرق ووسائل منع الصراعات التي لا تزال تعصف بأفريقيا وحلها.

ويود وفدي في هذا الصدد، أن يعرب عن كامل امتنانه واعتباره للسفير كونجول، الممثل الدائم لموريشيوس، على شروعه في هذه المناقشة حول الصراعات الأفريقية وعلى رئاسته المستنيرة للفريق العامل المعني بهذا الموضوع.

وقبل المساهمة في المناقشة الهامة التي بدأت صباح اليوم، والتي نحن على اقتناع بأنها ستتوج بالنجاح، يود وفدي أن يعرب عن تقديره الصادق للسفير سيرغي لافروف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على الطريقة الرائعة

التي أدار بها عمل مجلس الأمن أثناء الشهر الذي تطلبت فيه القلاقل الدولية الاهتمام الدائم من المجلس.

صحيح أن أفريقيا ما برحت تبدي منذ سنة وجها أكثر هدوءا، وأصبحت الصراعات الدموية الداخلية أو عبر الحدود أقل شيوعا، وخفت حدتها إلى حد كبير. وقد مضى وقت طويل منذ أن انتقدت أفريقيا المجلس لعدم إبداء التصميم الكافي على حل المشاكل الأفريقية. بيد أن من المهم أن نظل على حذر وأن نعمل بشكل حازم للتصدي للأسباب الحقيقية للصراعات التي تمتد جذورها في الفقر المدقع الذي ما زال يكافَح في القارة.

وما من شك في أن الهدوء النسبي للصراعات هو ثمرة الوعي الجماعي على الصعيدين الأفريقي والدولي بالمشاكل المأساوية التي تواجهها القارة، ونتيجة للجهود المشتركة التي يبذلها الأفارقة أنفسهم والمجتمع الدولي لتحقيق السلام والأمن في القارة، والتي تعتبر حاسمة لنجاح الجهود المبذولة لكبح جماح مشاكلها الاقتصادية وتحقيق تنميتها المستدامة.

وما فتئت أفريقيا منذ بداية العقد الماضي، تدرك العبء الذي تفرضه الصراعات على اختلاف أنواعها وأصلها على توسعها الاقتصادي والأحوال المعيشية لشعوبها. وقد حدا هذا التشخيص المبكر بمنظمة الوحدة الأفريقية، التي كانت مجتمعة على مستوى القمة عام ١٩٩٣، إلى إنشاء جهاز مركزي لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، قدّم مساهمة كبرى في تعزيز ثقافة السلام وانتشارها، الأمر الذي يعتز به الأفارقة بطبيعة الحال.

ومنذ ذلك الحين شهدت الجهود الوافرة التي بذلها الزعماء الأفارقة والتزامهم النشيط بمنع الصراعات وحلها في العديد من الحالات، على طابع هذا الوعي الذي لا رجعة فيه. وإلى جانب ذلك، حظي هذا الجهد بدعم المجتمع الدولي الذي تم الإعراب عنه بطريقتين؛ أولا، من خلال الدعم النشيط للجهود الرامية إلى الوساطة والمصالحة والمساعي الحميدة التي بذلها الزعماء الأفارقة البارزون، على النحو الذي يوضحه بشكل خاص الدعم الذي قدمته المنظمة والدول الأعضاء لوساطة بلدي في السعي لحل الصراع بين إثيوبيا وإريتريا؛ وثانيا، من خلال الاهتمام والانتباه الموازي والصريح اللذين أعارهما الهيئات الرئيسية للمنظمة - الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - لشؤون القارة الأفريقية، الأمر الذي ساعد على تعزيز تحليل أسباب الصراعات والتخلف الاقتصادي لأفريقيا، مما أعطى الزعماء الأفارقة تشجيعا حاسما لوضع القارة على الطريق الصحيح نحو السلام والأمن والتنمية المستدامة، الذي شرعوا فيه بقناعة بمبادرة منهم.

ومنذ أن صادق مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في الجزائر عام ١٩٩٩، على مبدأ التغيير الديمقراطي عن طريق الوسائل الدستورية، ووصولا إلى اعتماد قمة لوساكا المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠١ للمبادرة الأفريقية الحقة بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، كانت أفريقيا على اتفاق تام مع المجتمع الدولي بشأن التدابير التي ستتخذ على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

واعتمدت أفريقيا نهجا متكاملا، يؤسس العلاقة المتبادلة بين مسائل التحوُّل إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية، واحترام المعايير العالمية لحقوق الإنسان، والإدارة الصالحة للشؤون العامة والسياسات الاقتصادية السليمة بشأن كيفية معالجة الأسباب الأساسية والهيكلية للصراعات والعقبات الماثلة في طريق التنمية المستدامة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

ونحن الآن بحاجة إلى أن نرى كيف يعتزم المجتمع الدولي دعم هذا النهج. وإنني ممتن لأعضاء مجلس الأمن

بشكل جماعي على قيامهم بإنشاء هذا الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها الذي أود أن أبدي بعض التعليقات بشأنه.

فيما يتعلق بدور المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى أن العديد من الإجراءات التي ستتخذ، بموجب الامتيازات التي يوليها الميثاق للتصدي لأسباب الصراعات في أفريقيا، هي من اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، فمن الطبيعي أن يعمل مجلس الأمن عن كثب مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب المادة ٦٥ من الميثاق، لتنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة المركزية لمنع الصراعات أو بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. ونحن نرحب بمشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وبأنه يضطلع اليوم بدور نشيط في جلسة المجلس.

ومن شأن إقامة علاقة أقوى بين الهيئتين، بما في ذلك عقد جلسات مشتركة، كما ذكر من قبل، أن يتيح لهما تحسين تنسيق ما يتخذانه من إجراءات وتفادي التداخل غير الضروري أو تنازع الاختصاص.

وفيما يتعلق بالمنع والإنذار المبكر، يمتلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي قدرا متفاوتا من المعلومات عن الأسباب الرئيسية للصراعات في أفريقيا وفي غيرها، تم تجميعها من خلال صناديقه وبرامجه، وكذلك بسبب انشغاله الوثيق بهذه المسائل، مما يجعله مراقبا متيقظا للأسباب الهيكلية التي يمكن أن تتدهور إلى صراع عنيف.

وفيما يتعلق بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، من المؤكد أنه يتعين أن يضطلع فريق مجلس الأمن العامل المخصص بدور في تنفيذ هذه الشراكة الجديدة.

وعلى الرغم من الدور الرئيسي الذي يضطلع به مجلس الأمن في الجوانب المتعلقة بتسوية الصراعات وحفظ السلام، فإنه مطالب عن طريق فريقه العامل المخصص، بتقديم مساعدة قيِّمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في التعبئة السياسية على مستوى سياسي رفيع في وقت يستعد فيه لتلقي ولاية من الدول الأعضاء لتحويل دعم الأمم المتحدة إلى مشاريع محددة. وسيتم ذلك في ظل خلفية المناقشة الرفيعة المستوى بشأن أفريقيا التي ستجريها الجمعية العامة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، الذي سيجري قبل أيام قليلة من ذلك التاريخ.

ويمكن أن يصبح الفريق العامل المخصص منشغلا بصورة فعالة ، ولا سيما في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب المدراء التنفيذيين، بالإعداد لهذه المناسبات الحاسمة لتعبئة الموارد الكافية لأفريقيا ومساعدة مجلس الأمن على تقبل صحة النهج الوقائي في هذا الوقت الذي شحت فيه الموارد وتضاءلت المساعدة الإنمائية الرسمية. وتقل هذه الموارد كثيرا عن الموارد التي قدمت لعمليات حفظ السلام، إلا أنها ضرورية جدا لبرامج التنمية.

وأود في هذا السياق، أن أشير إلى أن الدول الأعضاء في اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تعهدت بتنظيم اجتماع تحضيري يفضي إلى إجراء هذا الحوار الرفيع المستوى في شكل حلقة دراسية تعقد في نيويورك في منتصف شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢، حيث سيكون اشتراك الفريق العامل المخصص ومساهمته ملاءمين جدا.

وفيما يتعلق ببناء السلام، يعتبر التنسيق مع الفريق المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات أمرا حاسما.

ويمكن أن يناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على طلب أي بلد من البلدان المعنية، لدى إنشائه لفريقه المخصص وأثناء عمل هذا الفريق، مع فريق مجلس الأمن العامل المخصص الفوائد المحتملة لتمديد ولاية أي عملية من عمليات حفظ السلام أو القيام بعملية انتشار وقائي إلى أن تزول الأسباب التي تم تحديدها على أنها مثيرة للصراعات. ونتساءل إذا كان ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ألا يدعو رئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن إلى تعيين ممثل للمشاركة في عمل فريقه.

وفيما يتعلق بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية - السفير كيبي تكلم عن ذلك باستفاضة كبيرة - فإن أحكام الفصل الثامن من الميثاق وأحكام الفقرتين ١٦ و ٢٥ من إعلان مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي أدت في عام ١٩٩٣ إلى إنشاء آلية تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، تشير إلى أن الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية هو نظير للفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع الصراعات الأفريقية وحلها. لذلك نرحب بحقيقة أن هذا الجهاز المركزي تعهد بإصلاح عمله بغية الإمساك بزمام الأمور على نحو أفضل.

إن الاجتماعات الدورية التي يعقدها الجهاز المركزي، وهي اجتماعات تعقد سنويا على مستوى رؤساء الدول، وتعقد مرة كل ستة أشهر على المستوى الوزاري ومرة كل شهر على مستوى السفراء، تتناول بالتأكيد معلومات وحقائق يمكن للفريق العامل المخصص أن يستعملها. ومن شأن هذا، إلى جانب معرفة الجهاز المركزي بالحقائق الأفريقية، أن يمكن الفريق العامل من الاضطلاع بالعمل الذي أنشئ من أجله، ولا سيما في مجال الإنذار المبكر. وبالمثل، فإن الفريق العامل المخصص يمكنه أن يعتمد على عمل اللجنة الفرعية للسلم والأمن التي أنشأتها اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ وتتألف اللجنة الفرعية من رؤساء دول الجزائر وجنوب أفريقيا وغابون ومالي وموريشيوس.

وبالانتقال إلى دور الممثلين الخاصين للأمين العام في أفريقيا، نذكّر هنا بأن الدبلوماسية الوقائية متوخاة بصورة خاصة وهي ضرورية لتخفيف حدة التوترات قبل أن تتفاقم وتتحول إلى صراعات. وبغية أن تكون الدبلوماسية الوقائية فعالة، من الأهمية بمكان أن يتحقق توافق مسبق وتعاون نشط من الأطراف المعنية. وفي حالة الإنذار المبكر، يمكن للفريق العامل المخصص أن يتخذ إجراء وقائيا مشتركا مع مجلس الأمن والأمين العام عن طريق تعيين أو إيفاد ممثلين خاصين مسؤولين عن إدارة أو تنسيق بعثات للتحقق أو بعثات لتقصي الحقائق.

ويبدو مناسبا لي أن أذكر المبادرة التي اتخذها على نحو مشترك قبل بضع سنوات الأمناء العامون للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بتعيين ممثل خاص مشترك لمنطقة البحيرات الكبرى، الأمر الذي يمكّن تلك المنظمتين من التوصل إلى فهم أفضل للحالة في ذلك الجزء من أفريقيا.

وأخيرا، وفيما يتعلق بإنشاء مجموعات أصدقاء لحالات محددة للصراع، فإن هذه الممارسة قد تكون مفيدة في جمع المعلومات عن حالات معينة، بغية التوصل إلى حلول مناسبة لها حيث يكون أعضاء المجموعة من بلدان مجاورة أو من بلدان لها مصالح خاصة في الدولة المعنية، أو لإجراء وساطة أو القيام بمساع حميدة بين أطراف الصراع. والمهم، مع ذلك، أن نفهم هذه الممارسة على أنها مجرد ممارسة لمساعدة مجلس الأمن في سعيه إلى إيجاد حل؛ وذلك النوع من المجموعات لا يمكنه أن يحل محل المجلس.

هذه هي الملاحظات الـتي أردت أن أتشـاطرها مـع المجلس في هذه المرحلة. ويحـدوني الأمـل في أن يجـد المجلس والفريق العامل هذه الملاحظات مفيدة.

الرئيـس (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثل جمهورية كوريا الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السـيد لي هـو - جـين (جمهوريـة كوريـا) (تكلـم بالانكليزيـة) أود أن أعـرب عـن تقديـر وفـد بـلادي لكـم، سيدي، على ترؤس هـذه المناقشـة المفتوحـة في مجلس الأمـن. واسمحوا لي أيضا أن أذكر الرئاسة السنغافورية على تنـاول مسألة الفريق العامل المخصص المعني بمنع الصراعات وحلها في أفريقيا، بوصف ذلـك متابعـة للمناقشـة الـتي أجريـت في كانون الثاني/ يناير الماضي تحت رئاسة موريشيوس.

ما فتئت أفريقيا محور المناقشات داخل منظومة الأمم المتحـدة طـوال عقـود ماضيـة، حيـث أن تواتـر انـدلاع الصراعات المسلحة والتخلف الإنمائي المستمر في ذلك الجزء من العالم استدعيا تدخل الأمم المتحدة. ومجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يضطلع بدور قيادي في صون السلم وفي منع الصراعات في أفريقيا. ولقـد شـهدنا إحـراز تقدم بارز، وإن لم يكن كاملا، نحو إحلال السلام في هذه البلدان من قبيل سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا وإريتريا، وهذا غيض من فيض، الأمر الذي لم يكن ممكنا إلا بانخراط مجلس الأمن على نحو مكثف.

وثمـة أجـهزة رئيسـية أخـرى للأمـم المتحـدة تعمـل بنشاط أيضا في معالجة عدد من المسـائل في أفريقيـا. ولقـد أسـهمت الجمعية العامة إسـهامات قيمة في هـذا الصـدد عـن طريق اتخاذ تدابير شتى، بما في ذلك التوصيات الهامة الصادرة عن فريقها العامل المخصص المفتـوح بـاب العضويـة المعني بقضايا الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، ودورهـا التيسـيري في التصـدي لمسـألة "صـراع الماس". ويضطلـع المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي خاصـة بـدور هـام في أفريقيـا. واعتمـاد مقترحـات شـاملة للتنميـة المستدامة في أفريقيا في الجـزء رفيـع المستوى مـن الـدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليـه الماضي هو مجرد مثال من عدة أمثلة حديثة. وجمهورية كوريا تؤيد على العموم برنامج عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنع الصراعات وحلها في أفريقيا، مثلما قدمه رئيسه السفير كونجول.

ويود وفد بلادي أن يركز على علاقات المجلس مع المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي وتعاونـه مـع المنظمـات الإقليمية الأفريقية.

أولا، في مـا يتعلـق بالعلاقـات بـين مجلـس الأمـن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في سياق منع الصراعات في أفريقيـا وحلـها، يصـب توافـق الآراء علـى وجـود علاقـة لا تنفصم بين السلم الدائم والتنمية المستدامة، ولا سيما في المنطقة الأفريقيـة. والحاجـة إلى التصـدي للأسـباب الجذريـة للصراعـات أكدهـا، فيمـا أكدهـا، قـرار مجلس الأمـن ١٣٦٦ (٢٠٠١) الصـادر في آب/أغسـطس ٢٠٠١، والإعـلان الوزاري الـذي أصـدره المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي في تموز/يوليه ٢٠٠١. ونعتقد أنه بدون عكس مسار الظروف الاقتصادية والاجتماعية الضارة في البلدان الأفريقية، من قبيل النسـبة العاليـة مـن السـكان الذيـن يعيشـون في فقـر مدقـع وتفشي فيروس نقص المناعـة البشـرية/متلازمـة نقـص المناعـة المكتسب (الإيـدز)، فإن الجـهود الرامية إلى منع الصراعـات وبنـاء السـلام في أفريقيـا في فـترة مـا بعـد الصـراع، لـن تكـون فعالة ولا مستدامة.

وفي هذا السياق، نرحب بطرح مسألة العلاقات بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها احدى أهم المسائل المعروضة على الفريق العامل المخصص. ويشيد وفد بلادي أيضا برئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير إيفان سيمونوفيتشش، ممثل كرواتيا، على إيلائه الأولوية لتعزيز العلاقة بين هاتين الهيئتين خلال رئاسته هذا العام. ويرى وفد بلادي أنه قد يكون من المفيد للفريق العامل التابع لمجلس الأمن وللفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجعلا المشاورات التي يجريها الفريقان فيما بينهما أمرا منتظما. وأن يرفعا تقريرا عما يتوصلان إليه إلى كل من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لإجراء مزيد من المداولات.

ثانيا، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات بشأن العلاقات بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية الأفريقية، وعلى وجه الخصوص منظمة الوحدة الأفريقية. وينبغي أن نذكر في هذا السياق أن المسؤولية عن تهيئة الظروف الداخلية لتحقيق السلام والتنمية تقع أولا على عاتق البلدان أنفسها. لكننا نعترف في الوقت نفسه بأن تدفق المساعدة الدولية على نطاق واسع، مثل وضع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومختلف أشكال المعونة الاقتصادية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، يظل أمرا لا غنى عنه.

وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالمبادرات الموضوعة محليا بشأن أفريقيا مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونحن نقدر غاية التقدير الدور الموجه الذي قامت به منظمة الوحدة الأفريقية في بدء ذلك البرنامج المناسب حقا. ووفد بلدي يعترف أيضا بأهمية الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في شهر أيلول/سبتمبر القادم، حيث ستبرز دور الأمم المتحدة في المساعدة على تنفيذ هذه الشراكة.

إننا نفهم أن مجلس الأمن والجمعية العامة على حد سواء، يؤيدان إقامة علاقات أوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وقيام منظمة الوحدة الأفريقية بدور أقوى في ميدان السلم والأمن الإقليميين. ووفد بلدي يعتقد أن المشاركة القوية من جانب ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية في مناقشات مجلس الأمن بشأن المسائل الأفريقية،كلما كان ذلك متاحا من الناحية العملية، يمكن أن تؤدي إلى تفهم أفضل للحالات الإقليمية. وبناء على تحقيق بدء الشراكة الجديدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، يمكن للبلدان الأفريقية، في المدى الأبعد، أن تنظر في وضع آلية إقليمية معينة لمنع نشوب الصراعات بهدف رصد الحالة الأمنية الإقليمية، وإصدار إنذارات مبكرة، والعمل كآلية اتصال مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي أن يتوصل الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن إلى نتائج هامة مما يسهم، بالتالي، في عمل المجلس بشأن العديد من المسائل الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما أوضحت من قبل، أعطي الكلمة الآن لعضو من أعضاء المجلس ليرد على بعض التعليقات التي أدلي بها في هذه المناقشة حتى الآن، بما يتفق مع رغبة المجموعة الأفريقية لجعل المناقشة أكثر تفاعلا.

السيد لافيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نشكركم سيدي، على ترؤسكم شخصيا هذه الجلسة البالغة الأهمية لمجلس الأمن. ونشكر أيضا السفير جاغديش كونجول على وجوده في مستهل مناقشتنا بسبب إنشاء الفريق العامل المخصص الذي يقوده بكل ما يتمتع به من مهارة.

وعلى النحو الذي دعوتنا للقيام به، سيدي، سأحاول أن أتناول بعض التعليقات التي أدلى بها المتكلمون السابقون. وسأسعى أساسا، بالنيابة عن فرنسا، إلى تناول

أدق الموضوعات التي أثيرت. وهكذا بالفعل يمكن لمناقشتنا أن تكون ذات أهمية بالغة.

ملاحظتي الأولى هي أن هناك الآن العديد والعديد من الزعماء الأفارقة الذين يضطلعون بأنفسهم بالبحث عن حلول للأزمات الأفريقية. وهذا تطور إيجابي للغاية، يجب أن نرحب به. وبغية سوق بعض الأمثلة، كما ذكّرنا السفير بعلي، فإن الجزائر قامت بدور حاسم في البحث عن حل للصراع على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. ورسمت بلدان منطقة البحيرات الكبرى، عن طريق اتفاق لوساكا، الطريق نحو حل للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسعت بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من جانبها، طويلا إلى حل الأزمة في سيراليون. لذلك، فإن دور مجلس الأمن يتمثل بشكل متزايد، في مشاركة البلدان الأفريقية نفسها في تنفيذ القرارات التي اتخذتها بنفسها. وهذه نقطة إيجابية للغاية.

ومع ذلك، فإنها نقطة أعتقد أنها تحتاج إلى دراسة متأنية فيما يتعلق بأنماط هذا التعاون. وإني أرى أن مجلس الأمن لا يمكن أن يكون مجرد مورد خدمات يستجيب لأوامر من رؤساء دول أفريقية يضعون قواعد اللعبة بطريقة انفرادية. إن الشراكة الحقيقية ضرورية منذ البداية، وبعبارة أخرى، منذ الوقت الذي يتفاوض فيه بشأن إبرام اتفاقات، وهذا على الأقل إذا كان الزعماء الأفارقة يريدون أن يعهدوا إلى مجلس الأمن بجزء أو بكامل عملية تنفيذ خططهم.

وعلى سبيل المثال، لقد أنهينا توا بعثتنا الثالثة إلى منطقة البحيرات الكبرى. إن اتفاق لوساكا، على النحو المكتوب به، يطلب من مجلس الأمن أن ينزع بالقوة سلاح جماعات المحاربين السابقين من الجبهة المتحدة الثورية ومن انتراهاموي. ونحن تلقينا الاتفاق وقرأناه؛ وقلنا فورا: هذه مهمة مستحيلة. علاوة على ذلك، كيف يمكن لأصحاب الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة أن ينجحوا في القيام بما لم يفعله الجيش الرواندي على تراب جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنوات الثلاث الماضية؟ وهكذا، أجرينا بعد ذلك مناقشات مطولة مع شركائنا في اتفاق لوساكا، لنقول نعم، بطبيعة الحال، لنزع سلاح وإعادة توطين المحاربين السابقين من الجبهة المتحدة الثورية وانتراهاموي، لكن على أساس طوعي وليس على أساس مفروض بالقوة.

أسوق هذا المثال لأبين كيف أنه من المرغوب فيه بالنسبة للزعماء الأفارقة، عندما يلتزمون بحل صراع ويرغبون في أن يعطوا المسؤولية لمجلس الأمن، أن يشركوا المجلس مقدما، عندما يرون من الملائم القيام بذلك وقبل اعتماد خطة، حتى يتأكدوا من أن ما يطلبونه من الأمم المتحدة ومجلس الأمن أمر يمكن للمجلس أن يقوم به فعلا.

والملاحظة الثانية هي أن بعض المتكلمين أعربوا عن الأسف لأن الاتفاقات بين المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية ومجلس الأمن ليست دائما بالغة الكمال منذ البداية. وقد ساق ممثل مصر مثال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومثال سيراليون. وأنا أعتقد شخصيا أن من الطبيعي تماما بالنسبة لنا أن تكون لدينا وجهات نظر تختلف أحيانا، وذلك ببساطة لأن زعماء المنطقة يطلعون اطلاعا مباشرا على الحقائق، وهم أحيانا على علاقة وثيقة ببعض الذين يشاركون في صراع ما. ومن جانبنا، نحن ننظر إلى الحالة من الخارج، ونبعث في كثير من الأحيان أعدادا كبيرة من القوات - ٠٠٠ ١٧ جندي على سبيل المثال إلى سيراليون. ومن الطبيعي لنا إذاً أن نجري هذه المناقشة. لكن الشيء الذي أود أن أؤكده للذين يستمعون إلينا هو كيف أن هذه المناقشة طوال الإدارة الناجحة لأزمة سيراليون جاءت، في نهاية الأمر مثمرة تماما. إننا انطلقنا من منظورات مختلفة تماما، وشيئا فشيئا، عملنا هنا أيضا على بناء شراكة مكنتنا،

وبإمكاني أن أقول هذا، من أن ننجح معا. والانتخابات التي جرت توا في سيراليون تعد دليلا واضحا على ذلك.

ويتعلق التعليق الثالث بمسألة دقيقة هي مسألة الجزاءات، التي أشار إليها إبراهيما فال. وما يدهشني بصفة أساسية هو أن القادة الأفريقيين يطلبون إلينا بصفة متزايدة أن نفرض جزاءات على البعض منهم ممن لا يمتثلون للالتزامات التي قطعوها على أنفسهم.

شهدنا هذا في بعثتنا الأخيرة إلى منطقة البحيرات الكبرى، حيث أجرينا مناقشات شيقة للغاية بين أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ وبين جميع وزراء الخارجية ووزراء الدفاع في البلدان الموقعة على اتفاق لوساكا. وقد طلبوا إلينا بالإجماع أن نفرض الجزاءات على بعض نظرائهم ممن لا يفون بالتزاماتهم. وطلبوا إلينا بصفة خاصة سحب القوات من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخبرهم السير جيرمي غرينستوك، الموجود بيننا الآن، بما يلي: "ولكننا لسنا شغوفين بفرض الجزاءات"، فرد الجانب الآخر على ذلك قائلاً: "بلى، ولكننا نطلب إليكم توقيع هذه الجزاءات". ويعكس البلاغ الختامي ما جرى في تلك المناقشة بحذافيره، وأدعوكم لقراءته.

أما الملاحظة التي أود أن أطرحها عليكم هذا الصباح فتتمثل في أن ما يلزمنا من جديد في هذا الشأن هو تكوين شراكة حقيقية. فعندما يطلب إلينا الزعماء الأفريقيون اعتماد جزاءات، أظن أنهم لا بد يعرفون أننا إذا فعلنا ذلك فإن أمر التأكد من تنفيذ الجزاءات على نحو سليم يرجع إليهم قبل كل شيء، أي إلى بلدان الإقليم. وقد استطعنا التحقق من مدى إمكانية نجاح الجزاءات. وأحدث حالة هي حالة أنغولا، حيث أدت الجزاءات التي اعتمدها مجلس الأمن بلا شك دوراً هاماً، بل ولعله حاسم. ويعزى هذا لمجرد أن جميع بلدان هذه المنطقة أداروا العملية بحنكة وتعاونوا مع المجلس.

وهكذا فإننا إذا اعتمدنا جزاءات بناء على طلب الجهات الموقعة على اتفاق لوساكا فلن يتسنى لتلك الجزاءات النجاح إلا بمشاركة جميع بلدان المنطقة في تنفيذها. وينطبق هذا على بوروندي أيضاً، حيث نجري حواراً، من المقرر أن يستمر في الأسبوع المقبل، بشأن جماعات المتمردين التي ترفض إنهاء القتال والانضمام لعملية السلام.

وترتبط هذه الملاحظات الاستهلالية بإدارة الصراع بعد نشوبه. فنحن جميعاً متفقون على أن الوقاية خير من العلاج. وقد أكد جميع المتكلمين مدى ضرورة الوقاية. وكثيراً ما يكون هذا الموضوع شائكاً للغاية، لأن الأزمات الأفريقية هي في واقع الأمر أزمات داخلية. وفي هذه الحالة نجد أنفسنا في مواجهة الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق إذا ما قرأناها بإمعان.

فما هي النقطة التي ينبغي لنا عندها أن نتجاوز مسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية من أجل أن نشرع في منع أزمة نراها جميعاً توشك أن تنشب؟ وهنا أيضاً أرى أن منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية يمكن أن تدلنا على الطريق.

ومما يثير دهشتي أن أرى على سبيل المثال في الأزمة القائمة في مدغشقر، والتي أثار أمرها إبراهيما فال وذكرها آخرون أيضاً، كيف تأخذ منظمة الوحدة الأفريقية على عاتقها دون تردد حين تواجهها أزمة خطيرة، ولو أنها أزمة داخلية، أن تسهم إسهاماً كاملاً في المساعي المبذولة للتوصل إلى حل سلمي. وأرى أن مجلسنا، الذي يتردد في أن يحذو حذو منظمة الوحدة الأفريقية، ينبغي أن ينضو عنه هذا التردد. وحين ترى منظمة الوحدة الأفريقية أن عليها القيام بدورها لأن الخطر يتهدد بلدا من البلدان في مستقبله ذاته،

ينبغي لمجلس الأمن أن يكون على استعداد للتضافر مع منظمة الوحدة الأفريقية في مبادرتها، ما دامت هذه المنظمة ترغب في ذلك.

وثمة نقطة أخيرة أود أن أثيرها متابعة للنقطة السابقة، وهي تتمثل في العمليات الانتخابية. فمن دواعي الأسف أن العمليات الانتخابية هي التي كثيراً ما تؤدي إلى نشوب الأزمات. وتلك هي الحالة بالضبط في مدغشقر، ولكن هناك أمثلة أخرى قريبة العهد يمكن ذكرها في تلك المنطقة من أفريقيا، من شأنها أن تغرقنا في مزالق تصعب آنذاك السيطرة عليها.

ولا أرى لمجلس الأمن دوراً مباشراً في هذا المجال. ولكن ما دمنا جميعاً في اجتماع من هذا النوع المتسم بقدح الأذهان، أرى من الخير لنا أن نمعن التفكير سوياً في بعض قواعد اللعبة التي قد تكون مقبولة لدى الجميع. وأقصد أن تعمل الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما لها من خبرة طويلة في هذا المجال، وما أرسته من قواعد بالغة الوضوح للعملية، بالتضافر مع منظمة الوحدة الأفريقية بحيث يقوم نوع من الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمة لمراقبة العملية الانتخابية لدى طلب أحد البلدان ذلك.

وحين نقول "مراقبة"، فإن ذلك لا يعني الوجود في يوم الانتخاب فحسب. بل يعني الوجود، على النحو الذي تطلبه الأمم المتحدة، خلال الأشهر السابقة حتى يتسنى أن تخلو العمليات التحضيرية للانتخابات من الشوائب. وهو يعني الوجود خلال الانتخابات ذاتها، وسيكون من الملائم لدى إعلان النتائج أن يمثل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية متحدث وحيد، تفادياً لصدور إعلانات متضاربة لها نغمات متنافرة.

ولا ضرورة لتدخل مجلسنا المباشر في هذا الشأن، ولكني أرى ما دام قد أثير أن بمقدور المجلس الذي يعالج أحياناً النتائج الخطيرة المترتبة على إجراء انتخابات شاقة أن يصدر توصيات بشأن مسارات العمل الممكنة. وأرى في هذا مبرراً إضافياً للتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

هذه هي الملاحظات التي أود أن أعرب عنها باسم فرنسا فيما يتعلق بما يبدو لي أنه أدق المواضيع التي أثارها من سبقني من المتكلمين في هذه المناقشة البالغة الثراء والإيجابية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إننا مدينون لكم يا سيدي الرئيس بالامتنان لإتاحة هذه الفرصة لنا كي نعرض عليكم آراءنا بشأن أعمال الفريق العامل المخصص برئاسة السفير جاغديش كونجول.

وقد درسنا باهتمام الولاية الواسعة التي أنيطت به وبفريقه. ونرى من المطمئن التقدم الذي أحرزه الفريق حتى الآن. كما أصغينا بمزيد من الاهتمام للسفير كونجول، ونوجه له الشكر على تقريره الوافي. فالفريق العامل ورئيسه البالغ المقدرة جديران منا بالتقدير الرفيع.

وفي عودتكم يا وزير الخارجية إلى المجلس خلال أشهر قليلة لإلقاء نظرة أخرى على الصراعات في أفريقيا برهان على التزامكم بإحداث فارق في حياة الناس عبر تلك القارة التي تنتهبها الصراعات، فارق في مقابل عدم المبالاة، وحافز على العمل في مقابل التقاعس، ونظرة جديدة على الأوضاع القائمة في مقابل الحس الروتيني بالقرارات والبيانات. ويتناغم هذا مع نوعية القيادة النابضة التي توفرها سنغافورة ويوفرها السفير كيشور محبوباني لهذا المجلس في هذا الشهر.

ومن دواعي سرورنا بصفة خاصة أن هذا الحوار قد شمل السفير إيفان شيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فهو هيئة شقيقة تشاطر مجلس الأمن كثيراً جداً من مهامه في مجال منع نشوب الصراعات، إن لم يكن في تسويتها. ونرحب أيضا بمشاركة السفير أحمدو كيبي والسيد إبراهيم فال ونشكرهما على بيانيهما المثيرين للتفكير.

ومن المحزن أن أفريقيا لا تزال قارة تمزقها الصراعات. إذ تمر مجموعة تفوق العشرة من البلدان الأفريقية بصراعات فعلية، والعديد من البلدان الأخرى تظهر عليها علامات عدم الاستقرار. ويستمر هذا الواقع على الرغم من صدور العديد من القرارات والبيانات والجزاءات والبعثات الخاصة. وظل المجلس ينفق حوالي ثلاثة أرباع زمنه على القضايا الأفريقية. وعلى الرغم من أنه لم يحقق النجاح الذي كنا نصبو إليه، فقد تحقق مقدار ضئيل من التقدم. إذ استعيد السلام في إريتريا وإثيوبيا وسيراليون وأنغولا، ولكن السعي إلى إحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا لا يزال عسير المنال.

ولا تزال منطقة غرب أفريقيا هشة. فهناك عدم استقرار في سيراليون وأخطار انتشاره إلى البلدان المجاورة أخطار حقيقية. ولم يجد الصومال بعد السلام في داخله ومع جيرانه. ولا يزال السودان متورطا في حرب أهلية طوال عقدين من الزمن. وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى تترنحان في مرحلة بناء السلام بعد الصراع. ويدب الوهن في الصحراء الغربية في نزاع يبدو مستعصيا على الحل. وقد تعامل مجلس الأمن مع كل واحدة من هذه المسائل باعتبارها بندا منفردا، وهو محق في ذلك. فكلها لديها تراث تاريخي متفرد، وأبعاد وعوامل متفردة. وكلها تقتضي استجابات خاصة، وإذا لم تحل الصراعات، ينبغي أن يتحمل المجلس جزءا من المسؤولية.

ويجب ألا يصبح الفريق العامل مستودعا خلفيا للصراعات التي لم تحل. ووجوده لا يعني أنه يمكن للمجلس أن يصبح متراخيا أو أن يتخلى عن أي من مسؤولياته الأساسية. إن مشاكل أفريقيا مشاكل حقيقية تماما. وهذا واضح تماما بحيث لا يقتضي مزيدا من الدراسة والتحليل.

واسمحوا لي أن أورد مثلا: حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية. فخلال السنوات القليلة الماضية، ظل المجلس يطالب، بموجب الفصل السابع من الميثاق، القوات الأجنبية بالانسحاب من أراضي البلد. وانسحب معظم حلفاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن على الأقل لا يزال أحد خصومها يحتفظ بحوالي ٤٠ ٠٠٠ جندي على بعد ألفي كيلومتر في داخل البلد. وهنا، كما هي الحالة في الشرق الأوسط، أخفق المجلس في ضمان الامتثال لقراراته الملزمة. وفي مناطق أخرى عمل المجتمع الدولي على استعادة سيادة دولة عضو زميلة تعرضت لعدوان عسكري. ولم تحظ جمهورية الكونغو الديمقراطية بعمل من هذا القبيل. ولا تزال موارد البلد تنهب. وقدم فريق الخبراء المكلف من قبل المجلس تقريره عن نتائج بحثه واستنتاجاته. وكشف النقاب عن العلاقة بين الصراع والنهب، وذُكرت أسماء بعينها، إلا أن المأساة ما زالت مستمرة بلا هوادة.

وأود أن أدلي ببضعة تعليقات بشأن ولاية الفريق العامل المخصص. أولا، فيما يتعلق بمراقبة تنفيذ قرارات المجلس، فإننا نرى أنه ينبغي للفريق العامل أن يحرص على تجنب تكرار عمل الأمانة العامة، وعمل مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية والممثلين الخاصين وممثلي الأمين العام. ونحن نفهم أن من مسؤولية الأمانة العامة ضمان تنفيذ قرارات المجلس. ورصد المتابعة الفعالة أيضا من صلاحيات الأمانة. والأمين العام لديه الوسائل اللازمة — الممثلون الخاصون والممثلون والمكاتب — وهو، لدى الضرورة، يرسل بعثات خاصة مثل الأفرقة المشتركة بين

الوكالات. والتقارير المقدمة من الأمين العام، والإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة، وغداء العمل الشهري، والاعتكاف السنوي، والاجتماعات الأخرى ينبغي أن توفر ما يلزم لعمل المجلس من المعلومات والتحليل والتوصيات. ولذا فإن هناك حاجة إلى أن يكون الفريق مبدعا في أداء هذه المهمة وأن يتفادى التكرار.

ثانيا، فيما يتعلق بتعزيز التعاون والتنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نلاحظ أن الفريق العامل يخطط للاجتماع بمكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تلك المسألة. وقبل الشروع في هذا العمل، ربما يكون من المناسب تحديد ما إذا كان هناك أي خطأ. ويحتاج المرء إلى أن يعرف إذا ما تبين للأمانة العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أي افتقار إلى التعاون، أو التكرار غير اللازم، أو التجاوز أو عدم الانتباه.

ثالثا، فيما يتعلق بدراسة مسائل الصراعات الإقليمية والعابرة للبلدان، فقد أجريت بالفعل بحوث ودراسات كافية بشأن ذلك الموضوع. وعلاوة على ذلك، هناك تقارير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وإذا ما أراد المجلس مزيدا من الإسهام، يمكن أن ينظر في الدراسات التي نشرتها مستودعات الفكر مثل فريق الأزمات الدولية، ومؤسسة كارنيجي، ومعهد التحليل السياسي وغير ذلك من المراكز الإقليمية ومراكز البحوث. وفي السنوات الأخيرة، ظل المجلس ينشغل على نحو متزايد بالتفاعل مع مستودعات الفكر، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية. ووجدت بنغلاديش، أثناء عضويتها في المجلس، أن هذه اللقاءات التي تشمل الحلقات الدراسية والندوات والاجتماعات الرسمية الأخرى مفيدة للغاية. وهناك حلقة دراسية بشأن النهج الإقليمي عقدت تحت رئاسة كولومبيا وكانت محط تقدير أيضا. ونعتقد أن هذه التبادلات أسهمت إسهاما مفيدا في عملية صنع القرار في المجلس.

رابعا، فيما يتعلق بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، فقد أنشأ الأمين العام محفلا برهن على أنه مفيد: وهو الاجتماع السنوي الرفيع المستوى مع المنظمات الإقليمية. وينبغي للفريق العامل أن يتنبه إلى عدم تكرار ذلك العمل. ويمكن للفريق العامل في الواقع أن يضطلع بأكثر الأدوار فائدة وأن يضيف قيمة إلى عمل المجلس بأن يعمل كقناة بينه وبين العالم فيما وراءه. وينبغي له — كما أننا واثقون من أنه سيفعل — أن يحث المجلس على أن يقود بدلا من أن يتصرف برد الفعل. ونحن واثقون بأن الخصائص غير العادية للسفير كونجول ستجعل ذلك ممكنا. ونأمل أن يساعد الفريق على التركيز على العمل بدلا من الخطابة، وأن يساعد كذلك على إلقاء الضوء على الأسباب الجذرية للصراعات.

وفي تصدينا لصراعات أفريقيا، لا نحتاج إلى اختراع العجلة من جديد. بل ينبغي أن ننظر مرة أخرى في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨ (S/1998/318) عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. ويجب أن نتخذ إجراءات لتنفيذ التوصيات، التي اعتُمد بعضها في قرارات مجلس الأمن. وفي عالم آخذ في الترابط، لم يعد الاعتماد المتبادل أنشودة دينية مجردة. وآسيا ليست بعيدة عن أفريقيا، ولا أي من القارات الأخرى بعيدة عنها.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، قال الأمين العام في التقرير الذي ذكرناه للتو،

> ”... إن القادة الأفارقة قد خذلوا أفريقيا؛ وخذلها المجتمع الدولي؛ وخذلتها الأمم المتحدة“. (S/1998/318، الفقرة ٥)

وتلك الكلمات كانت بمثابة دعوة للاستيقاظ أكثر منها لوما. ومضت أربع سنوات منذ ذلك الحين. فلندع هذه الجلسة التفاعلية أن تصبح قوة دفع لتغيير هذه الحالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على كلماته الرقيقة الموجهة إلى وفدي.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيس باريلا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إننا نشعر بأننا قد تشرفنا، سيدي، بترؤسكم جلسة المجلس هذه. ونرحب بصيغة الجلسة، التي تمكن فيها أعضاء المجلس من الاستماع إلى المعلومات القيمة التي قدمها السفير كونجول، رئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها؛ والسيد إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والسيد أحمدو كيبي، المراقب الدائم عن منظمة الوحدة الأفريقية؛ والسيد إبراهيم فال، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية، الذي نودعه وداعا عزيزا.

ولكننا نتساءل لماذا لا يتوسع استخدام هذا النوع من الجلسات ليشمل الأفرقة الأخرى والهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، مثل الأفرقة العاملة المخصصة لدراسة مسألة الجزاءات وعمليات حفظ السلام. وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، هناك الكثير من الحكمة وسط القادة والممثلين الأفارقة. فما من أحد لديه فهم أفضل للمشاكل الأفريقية ولا يوجد من هو في وضع أفضل لإيجاد أنسب الحلول أكثر منهم.

ولذلك، فإن كوبا تشارك في هذه المناقشة بتشوق خاص إلى سماع آراء ومقترحات الوفود الأفريقية. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي للفريق العامل التابع للمجلس أن يترأسه ممثل أفريقي، حيثما أمكن.

وينبغي للفريق أن يجري اتصالات متكررة ومباشرة مع الأطراف في الصراعات ومع الآليات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية لمنع الصراعات وحلها. وبالرغم مما قيل في المناقشة وتم تأكيده في القرارات، لا يزال التوكيد يوضع على رد الفعل على الصراعات بدلا من منعها.

وقد ذكر هنا أن أفضل حل هو المنع. يعني المنع معالجة أعمق أسباب الصراع، مثل الفقر والتخلف. بيد أن من الواضح أن العديد من التدابير اللازمة لإزالة أسباب الصراع في أفريقيا ولدعم السلام والتنمية المستدامة تتجاوز ولاية مجلس الأمن وتتوافق مع ولايات هيئات أخرى، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، ينبغي أن يكون النظر المتأني في الأنشطة التي يضطلع بها مجلس الأمن في أفريقيا، والتي قد تمس الحاجة إلى إعادة النظر فيها، إحدى وظائف الفريق العامل لأن المجلس ليس الهيئة المناسبة للنظر فيها.

وإصرارنا على تحديد مسؤوليات مجلس الأمن بشكل واضح ليس نابعا من قلق مفاهيمي محض، ولكن بالأحرى من واقع أن هذا الجهاز عندما يقوم بمهام تتجاوز اختصاصه ويكون غير مستعد لها على النحو الواجب، فإن البلدان التي تخضع لهذه التدابير هي التي تتحمل العواقب، في حين أن المهام التي يكون مجلس الأمن مسؤولا عنها تتضرر لا محالة.

وتتكاثر أحيانا مبادرات واقتراحات في الأمم المتحدة من مختلف الأنواع لأفريقيا، إلا أنه ليس هناك حتى الآن أي نهج شامل ومتكامل لحل المشاكل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في القارة، وليس هناك أي آلية لإجراء تقييمات دورية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه. ومن أسباب بقاء مثل هذا النهج بعيد المنال، انخفاض مستوى التنسيق والاتصال بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونأمل أن يساهم عمل فريق مجلس الأمن العامل في تغيير تلك الحالة.

وينبغي أن يكمل عمل الفريق العامل جهود الأجهزة الأخرى لمعالجة المشاكل الأفريقية لا أن يكون بديلا عنها.

ومن المهم جدا ألا يكون هناك أي تكرار. ونقترح عقد اجتماعات دورية تشمل رؤساء فريق مجلس الأمن العامل المعني بأفريقيا والفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، والفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. وينبغي إبلاغ الدول الأعضاء بنتائج هذه الاجتماعات حسب الأصول.

ويمكن أن تكون المسألة المعروضة علينا اليوم موضوع البند الرئيسي لاجتماع أولي يعقد بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وليس هناك سبب يمنع عقد اجتماعات مشتركة دورية بين هاتين الهيئتين. فالمسائل الأفريقية تستأثر بأكثر من نصف نشاطات مجلس الأمن. لذلك، فإن من المفيد جدا أن يجري الفريق العامل تقييما دقيقا للنجاحات وحالات الفشل في أفريقيا وأن يعد خلاصة للتجارب والدروس المستفادة. كما ينبغي أن يدرس الطريقة التي يتعامل بها مجلس الأمن مع مختلف المشاكل الأفريقية وأن يوصي بالتدابير اللازمة لتفادي اتخاذ هذا الجهاز لأي إجراء انتقائي، الأمر الذي يتجلى لسوء الحظ في العمل السريع فيما يتعلق ببعض الصراعات وفي السلبية الفعلية فيما يتعلق بصراعات أخرى.

لقد طلبتم منا توخي الإيجاز، سيدي، ولذلك فإنني سأختم كلامي في هذا الموضع. ونأمل ألا تكون هذه الجلسة مناسبة معزولة وأن نتمكن من متابعة عمل الفريق العامل المعني بأفريقيا في المناقشات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دورده (الجماهيرية العربية الليبية): أود أن أقول إن هذه الكلمة وهذه المشاركة هي باسم دول تجمع الساحل والصحراء بناء على التكليف الذي وجه لي خلال الاجتماع الذي عقده التجمع يوم الاثنين ٢٠ من الشهر الجاري. ويتكون التجمع من الدول التالية: إريتريا وبنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو وتونس وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي والسنغال والسودان والصومال وغامبيا ومالي ومصر والمغرب والنيجر ونيجيريا، وبلادي الجماهيرية العربية الليبية، وليبريا بصفة مراقب.

في البداية، أتوجه لكم سيادة الرئيس، معالي الوزير، بالشكر والتقدير العاليين باسم أعضاء هذا التجمع لتفضلكم بتخصيص هذا اليوم من أيام رئاسة بلادكم الموقرة لهذا المجلس لعقد هذه الجلسة علنية في المكان الطبيعي والقانوني لأعمال المجلس ولتخصيصها للقضايا الأفريقية. ونحن نقدر تقديرا عاليا باستمرار دور سنغافورة ودور بعثتها ومندوبها المحترم السيد محبوباني في الأمم المتحدة وفي المجلس.

أتوجه كذلك بالتحية والتقدير والتثمين العالي للدور الذي يقوم به السيد كونجول، مندوب موريشيوس، الذي نحترمه كثيرا ونقدر غيرته على أفريقيا ونشاطه فيما يتعلق بكل الشؤون الأفريقية في المجلس وخارجه ومن خلال الفريق العامل.

واسمحوا لنا كذلك أن نتوجه بالتحية للسيد إبراهيم فال الذي نثمن تماما ونوافق تماما على كل الأفكار التي عرضها وعلى مقترحاته كذلك.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالتحية للسفير لافروف، على قيادته الناجحة خلال الشهر الماضي، وأن نحيي ونرحب بالسيد إيفان سيمونوفتش سفير كرواتيا الصديقة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن مجموعتنا التي تكونت بتاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ ووصلت عضويتها إلى ١٩ دولة، متجاوزة في عضويتها التقسيمات الاستعمارية الموروثة، بحيث ضمت العديد من الدول من المحيط الأطلسي غربا حتى البحر الأحمر والمحيط الهندي شرقا، ومن نيجيريا وأفريقيا الوسطى جنوبا حتى البحر المتوسط شمالا، تعبر عن الاهتمام بالاتجاه الذي بدأ يأخذه مجلس الأمن، والوقت الذي أصبح يخصصه لمعالجة القضايا الأفريقية. وإننا نلاحظ بارتياح التطورات الإيجابية في كل من سيراليون وأنغولا، وما بين إثيوبيا وإريتريا، مما يجعلنا أكثر تفاؤلا بقفل هذه الملفات.

وفي الوقت الذي نشجع فيه مثل هذا الاتجاه فإننا نرى أن مسؤولية المجلس تجاه القضايا الأفريقية لا تزال كبيرة، وأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به من أجل التوصل إلى حلول لهذه القضايا الأكثر تعقيدا في العالم، التي تتداخل فيها العوامل السياسية والتاريخية والاجتماعية، وكذلك الآثار السلبية التي خلفتها الدول الاستعمارية وراءها في هذه القارة المتشابكة الأعراق.

نتيجة للوضع الخاص الذي تتميز به التراعات في هذه القارة، ولتداخل العوامل المختلفة التي أسلفنا ذكرها، فإن تشكيل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة قد ساهم مساهمة فعالة في التوصل إلى منع بعض التراعات والوصول إلى حل لبعضها الآخر، وذلك لدراية هذه المنظمات ومعرفتها بمختلف جوانب الصراع في هذه المنطقة.

وفي الوقت الذي نشيد فيه بالدور الذي تؤديه منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات دون الإقليمية الأخرى، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (ساداك) في هذا المجال، فإن تجمع دول الساحل والصحراء هو الآخر قد ساهم بصورة فعالة في هذه الجهود واستطاع أن يساعد المجتمع الدولي في منع الكثير من النزاعات، بل وحلها، في نطاقه الجغرافي، وقد كانت له الكثير من المبادرات في هذا المجال، والتي سبق لنا أن أبلغنا بها الأمانة العامة ومجلسكم الموقّر هذا، واسمحوا لي في هذا الصدد أن أورد لكم بعضا من النشاطات التي قام بها التجمع في هذا الشأن.

أولا، أفريقيا الوسطى. بذل هذا التجمع ومنذ بداية الأزمة في هذا البلد الشقيق جهودا على مختلف المستويات، حيث قام بإرسال وفد يتكون من أمين الوحدة الأفريقية في الجماهيرية العربية الليبية، ووزيري خارجية بوركينا فاسو وتشاد، وممثل عن الحكومة السودانية، إضافة إلى مساعد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وقد قابل الوفد الأطراف المعنية في أفريقيا الوسطى والدول المجاورة، وشارك في هذه الاجتماعات ممثل الأمم المتحدة لدى أفريقيا الوسطى الجنرال الأمين سيسي.

كما عقد وزراء خارجية دول التجمع اجتماعا يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ على هامش اجتماعات الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، واتخذوا عدة قرارات تهدف إلى التوصل إلى تهدئة الأوضاع في هذا البلد، وكان من أهمها تكليف رئاسة التجمع، السودان، بالدعوة لعقد مؤتمر قمة مصغر للأطراف المعنية لإيجاد حل لهذا النزاع. وقد تمت إحالة نتائج الاجتماع الوزاري إلى السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة في حينه.

وتنفيذا لهذه القرارات دعت جمهورية السودان، بصفتها رئيسا للتجمع، إلى اجتماع مصغر على مستوى القمة، عُقد في مدينة الخرطوم يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، شارك فيه كل من رئيس جمهورية زامبيا رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، رئيس جمهورية تشاد، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، اللواء أبو بكر يونس أمين اللجنة

العامة المؤقتة للدفاع، نيابة عن القائد العقيد معمر القذافي. كما شارك في مؤتمر القمة المصغر هذا أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لتجمع دول الساحل والصحراء، والأمين سيسي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى. وقد قررت هذه القمة ما يلي. أولا، تكون قوة لحفظ السلام وضمان الأمن وتحقيق الاستقرار في أفريقيا الوسطى، ومناشدة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والدول الصديقة بتقديم كافة أشكال الدعم لهذه القوة. ثانيا، تكوين لجنة سياسية تضم وزراء خارجية كل من السودان، تشاد، ليبيا، بوركينا فاسو، الجابون، وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، وممثل الأمين العام، وأمين عام تجمع دول الساحل والصحراء، لمواصلة الاتصالات الهادفة لتحقيق الوفاق الوطني في أفريقيا الوسطى. ثالثا، تأسيس صندوق مالي لتقديم الدعم العاجل لأفريقيا الوسطى يُستقطب له الدعم من الدول الأعضاء في التجمع وخارجه والمنظمات الإقليمية والدولية. رابعا، الطلب من الرئيس باتاسي تسهيل إصدار عفو عام، ورحبت بدعوة حكومة أفريقيا الوسطى بعودة المعارضين إلى وطنهم.

وفي هذا الخصوص، رحب مؤتمر قمة طرابلس الأخير بتوصيات مؤتمر قمة الخرطوم المصغر، وأكد مجددا التزام تجمع الساحل والصحراء بمتابعة عملية السلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعلن استعداده لتوحيد جهوده مع جهود منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وتشكيل لجنة مشتركة في هذا الخصوص.

ثانيا، المصالحة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تشاد. عُقد اجتماع ثنائي نتيجة لوساطة رئاسة التجمع بين رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس جمهورية تشاد في العاصمة التشادية خلال شهر نيسان/أبريل الماضي، حيث تمت خلال هذا الاجتماع مصالحة كاملة بين البلدين، وأعيد فتح الحدود، وتم تشكيل لجنة برئاسة أمين الوحدة الأفريقية الليبي، تضم في عضويتها كل من وزير خارجية تشاد، ووزير خارجية أفريقيا الوسطى، وممثل الأمين العام الجنرال سيسي، تهدف إلى إعادة العلاقات بين البلدين إلى وضعها الطبيعي وبشكل نهائي.

ثالثا، الوضع في الصومال. بذل التجمع على مستوى دوله فرادى وعلى مستوى رؤسائه المتعاقبين محاولات عديدة من أجل إجراء المصالحة الوطنية في هذا البلد العضو بالتجمع، كما جرت محاولات أخرى لإنهاء التوتر بين الصومال وجيرانه. وفي هذا الخصوص أعرب مؤتمر القمة الأخير الذي عُقد بمدينة طرابلس خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ عن تأييده للحكومة الوطنية الانتقالية في جهودها من أجل إعادة تأهيل دولة الصومال، وإعادة إعمار هذا البلد، ووجّه نداء إلى المجتمع الدولي بشكل عام، وإلى الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية بشكل خاص، بغية توحيد الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار، سعيا لتحقيق المصالحة الوطنية وإحلال السلام على نحو دائم في الصومال.

رابعا، الوضع في السودان. يبذل أعضاء التجمع منذ فترة جهودهم من أجل تحقيق المصالحة الوطنية في السودان، وقد طلب مؤتمر قمة طرابلس من الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية مواصلة جهودهما بشأن المبادرة المصرية الليبية المشتركة، التي قبلتها جميع الأطراف، وأوصى المؤتمر بالتنسيق بين هذه المبادرة ومبادرة (الإيجاد) وإنشاء الآليات المناسبة لتنفيذ خطة السلام، ودعم جهود حكومة السودان لتحقيق السلام والوفاق الوطني والاستقرار في البلاد.

خامسا، تعزيز السلام والحوار في تشاد. استضافت الجماهيرية العربية الليبية اجتماعا يوم ٤ كانون الثاني/يناير

٢٠٠٢، بين وفد من الحكومة التشادية برئاسة وزير الداخلية والأمن العام، ووفد من الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة التشادية، والذي أسفر عن توقيع اتفاق سلام بين الطرفين.

وعلى ضوء كل ما تقدم، تجدر الملاحظة بأن مثل هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تقوم بدور هام وفعال وتساهم بشكل إيجابي في الحفاظ على السلم والاستقرار بالقارة، وتحاول أن تخلق أجواء مناسبة للتعاون والتنسيق في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، وهي بذلك تلعب دورا مساعدا لمنظمة الأمم المتحدة في هذا المجال.

سادسا، الشأن الاقتصادي. إن تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في الكثير من الدول الأفريقية يعد من الأسباب الرئيسية لنشوء النزاعات بأبعادها المختلفة في القارة، ويساهم هذا العامل في استمرار هذه النزاعات وفي تأجيجها. كما أن تراكم الديون التي تعاني منها الدول الأفريقية، والشروط المجحفة التي تفرضها المؤسسات الدولية المقرضة لهذه الدول وطريقة تحصيلها، تزيد من تعقيد الأوضاع الاقتصادية في الكثير من الدول، وتجعلها عُرضة للاضطرابات وعدم الاستقرار.

وإدراكا لهذه الحقيقة الهامة، فقد أولت دول التجمع أهمية قصوى لمعالجة هذا الموضوع في إطار النظرة الشاملة لحل النزاعات والأزمات، فالسلام والفقر عاملان متناقضان. ولذلك فإن قرار التجمع خلال مؤتمر قمة الخرطوم بإنشاء صندوق مالي لدعم أفريقيا الوسطى تساهم فيه الدول الأعضاء في المقام الأول، رغم ظروفها الاقتصادية الصعبة، يأتي في هذا الإطار. وبالتالي فإن دول التجمع تدعو الأمم المتحدة ووكالاتها والدول المانحة إلى إيلاء هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام، وبوجه خاص للدول الأفريقية إذا ما أريد لجهود فض المنازعات في القارة أن تُكلل بالنجاح.

إننا، رغم الجهود التي نبذلها في تجمع دول الساحل والصحراء، إلا أن المشاكل في القارة متعددة ومعقدة الجوانب إلى حد لا تتمكن معه هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من القيام بمفردها بتنفيذ حلول ناجعة ومستدامة لهذه المشاكل المعقّدة. وعليه فإن منظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص، يجب أن يكون لهما دور الريادة في دعم هذه المبادرات، وإننا على مستوى منظمتنا سوف نعمل على مساعدتهما في أداء هذا الدور المنوط بهما، إلا أن ذلك يتطلب توفير الإمكانيات المادية التي تجعل من الدول الأعضاء لهذه المنظمة قادرة على لعب دور أكثر فعالية في بعث الاستقرار واستتباب الأمن والسلام في هذه المنطقة.

إن تشكيل مجلس الأمن للفريق العامل المخصص لأفريقيا يعد خطوة هامة على طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحل التزاعات في القارة، والنظر كذلك في الطرق والوسائل التي تمكن مجلس الأمن من اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع نشوب الصراعات في بعض الدول. وإننا بهذه المناسبة نرحب بتوجه الفريق العامل للتعاون والتشاور والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في قارتنا. وفي هذا الصدد، فإننا على استعداد كتجمع لدول الساحل والصحراء للتنسيق والتعاون مع هذا الفريق وإجراء التشاور اللازم معه في سبيل خلق الآليات المناسبة واتخاذ الخطوات االلازمة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في هذه القارة، وإيجاد الحلول المناسبة لبعض القضايا التي تدخل في نطاق إقليمه.

وإننا نرى أن هناك مبادرات، خاصة من قبل مجلس الأمن، لا بد من القيام بها، مع أخذ بعض المخاطر في

الحسبان والتي نحن مستعدون جميعا للمشاركة في تحمل جزء منها، لكي يتمكن المجتمع الدولي من التدخل في الوقت المناسب للقضاء على بؤر التوتر قبل أن تتفاقم وينتشر لهيبها إلى مناطق أخرى، وتصبح معالجتها، عند ذلك، أكثر خطورة وأكثر كلفة وأكثر صعوبة. وإنني أحسب أننا لا نحتاج إلى أن نورد أمثلة لمثل هذه المناطق فهي معروفة للجميع.

إنني أؤكد مرة أخرى، باسم تجمع الساحل والصحراء، استعدادنا للتعاون والتنسيق والمشاركة في حل كل القضايا التي تدخل في نطاق مجموعتنا، مع تأكيدنا مرة أخرى على أن ذلك لن يعفي مجلس الأمن من تحمل مسؤولياته في هذا الخصوص، حسبما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

ونتوجه لكم، السيد الرئيس، معالي الوزير، مجددا بالتحية والتقدير على عقد هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل أستراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد داتوم (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، شأني شأن المتكلمين الذين سبقوني، أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على عقد هذه الجلسة اليوم. وشأني شأن الآخرين، أود أن أنوه بالعمل الممتاز الذي أنجزه السفير كونجول. كما أعرب عن التقدير للإسهامات المفيدة للغاية التي قدمها السفير إبراهيم فال وحضور السفير سيمونوفيتش أيضا، ولكن توخيا للإيجاز، سأتوقف عن توجيه المزيد من الثناء المستحق لكم جميعا.

لقد ذكر الأمين العام، أنه لا توجد مهمة أكثر أهمية من منع الصراعات والتغلب على آثارها تحقيقا للرؤية التي يتوخاها الميثاق. وفي هذا الإطار، اسمحوا لي أن أعرض ثلاث نقاط موجزة اليوم، وأرجو أن تكون مفيدة للفريق العامل بصورة أو بأخرى.

النقطة الأولى هي أن منع الصراعات والتغلب على آثارها بنجاح يجب أن يعتمدا على المنظورات السياسية والأمنية والاقتصادية والإقليمية. ويتمثل التحدي، والوعد أيضا، في إدماج تلك المنظورات بغية بلورة استجابات شاملة. إننا نحتاج إلى فهم أعمق للترابط القائم بين الفقر وسوء الحكم والصراع. ونحن بحاجة أيضا إلى معرفة الكيفية التي يمكن بها تشجيع الحلقات الخَيِّرة حيث يدعم السلم والتنمية المستدامة أحدهما الآخر.

والتفاعل المُرَكَّز والمدروس جيدا بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الوحدة الأفريقية، كما ذكر آخرون ممن أعربوا عن وجهات نظرهم، يمكن أن يمثل جزءا هاما من استجابة دولية متكاملة للصراع. وستشجع أستراليا ذلك خلال فترة عضويتنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتتمثل النقطة الثانية – وهي موضع ترحيب كبير – في أنه مع تزايد فهمنا لأسباب الصراعات وعلاجها، ينبغي لنا أن نقول إن أدوات سياستنا أصبحت أكثر شمولا من ذي قبل. وعلى سبيل المثال، هيأ حسن تقدير العناصر الاقتصادية المغذية للصراعات استجابة دولية أكثر فعالية إزاء آفة الماس الممول للصراع، بما في ذلك من خلال عملية كمبرلي، التي تشارك فيها استراليا مشاركة نشطة. وتحظى المسائل المتعلقة بالآليات المرحلية لإقامة العدل بمزيد من الاهتمام، ويتجلى ذلك في دعم استراليا النشيط للمحاكم الدولية. إلا أنه لا بد من توخي الحذر. إذ لا يزال منع الصراعات والتغلب على آثارها عِلماً غير دقيق. لذا، أصبح من المهم تشجيع المزيد من المدخلات المحلية والمعرفة المحلية والملكية المحلية. ولا بد من

دعم العمليات والمبادرات الأفريقية، مثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

وليس لدينا المزيد من الأدوات فحسب، وإنما نقوم أيضا بصقل ما لدينا من أدوات. وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على وجه الخصوص، أحرزت تقدما كبيرا وينبغي أن تستمر في ذلك. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن أستراليا لديها ما نعتبره سجلا مشرفا في حفظ السلام في أفريقيا، بما في ذلك في رواندا والصومال وناميبيا والصحراء الغربية وموزامبيق وإثيوبيا/إريتريا.

أخيرا، إن منع الصراعات والتغلب على آثارها في أفريقيا يجب أن يتم، في رأينا، في إطار من الشراكة بين المنطقة والمجتمع الدولي الأشمل. ويسعدني أن أقول إن أستراليا شريك مستعد للمشاركة. ونحن نعمل بشكل وثيق، مثلا، مع نيجيريا وجنوب أفريقيا على أرفع مستويات حكوماتنا من خلال الكومنولث فيما يتصل بالانتخابات التي أجريت في زمبابوي مؤخرا، بغية الدخول في حوار مع زمبابوي بشأن المسائل المتعلقة بالديمقراطية والحكم عقب التصرفات غير المرضية التي تخللت الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

نحن نسلم بأن المساعدة الإنمائية تقوم بدور عملي مباشر في تعزيز السلام والتغلب على الصراعات. وتعتزم استراليا انتهاج سياسة جديدة هذا العام بشأن السلام والصراعات والتعاون الإنمائي. وسيمثل وضع برنامج لتقديم المساعدات استنادا إلى نهج شامل إزاء منع الصراعات والتغلب على آثارها، إحدى أولوياتنا الأساسية خلال السنوات المقبلة. ولدينا برنامج متواضع ولكن هادف لتقديم المساعدة الإنمائية لأفريقيا. وثمة أولوية أساسية تتمثل في تخفيض الفقر عن طريق بناء القدرات والحكم السديد ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يمثل تهديدا مباشرا طويل الأمد للتنمية والأمن. ويشكل التعليم أولوية أخرى تشمل دعم مبادرة الجامعة الأفريقية على الإنترنت في نيروبي بالتعاون مع البنك الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لممثل إسبانيا، اسمحوا لي أن أبلغ الأعضاء بأن ذلك الممثل، في الرسالة التي وجهها إلى الرئاسة عندما طلب المشاركة في هذا النقاش، أحاطنا علما كذلك بأنه يود بعد ملاحظاته الاستهلالية، أن يحيل الكلمة إلى السيد هانز دالغرن، الممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي لدى بلدان اتحاد نهر مانو.

المتكلم التالي ممثل إسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة وليختنشتاين.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره لمجلس الأمن لعقد هذه الجلسة المفتوحة، التي تتيح فرصة طيبة لمناقشة مسألة ما يمكن للمجتمع الدولي أن يعمله بطريقة متضافرة ومنسقة في مجال منع الصراعات وتسويتها في أفريقيا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء الفريق العامل المخصص لمجلس الأمن المعني بمنع الصراعات وتسويتها في أفريقيا، برئاسة السفير كونجول، الممثل الدائم لموريشيوس.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى للشراكة والتعاون المعزز بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة من جهة، وبين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من جهة أخرى. ويرحب الاتحاد بمشاركة المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية في نيويورك، السفير كبيه، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير سيمونوفيتش، وبالبيانين اللذين أدليا بهما في مناقشة اليوم.

ومما يثلج الصدر أن نرى المشاورات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وقد أصبحت من الأمور الروتينية وأن التنسيق بين هاتين المنظمتين فيما يتعلق بمنع الصراعات وتسويتها قد بدأ يتبلور. ويرحب الاتحاد بالتقرير الأخير للأمين العام عن إنشاء فريق مخصص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات لتوها، حيث أننا نؤمن بأن هذا المجلس يمكن أن يضطلع بدور هام في تلك البلدان من خلال دوره التنسيقي ومسؤوليته فيما يتعلق ببناء القدرات وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي. ويرى الاتحاد أن إنشاء فريقي عمل مخصصين لأفريقيا في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن فرصة سانحة لتعزيز التنسيق بين هاتين الهيئتين بغية التصدي لتحديات بناء السلام وحشد الدعم لتلبية احتياجات البلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات لتوها.

ويمثل التعاون الإقليمي ودون الإقليمي مسألة ذات أولوية أيضا بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ونعلق أهمية كبيرة على حوارنا مع المنظمات دون الإقليمية، وبالأخص الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وهذه لبنات هامة في بناء التكامل الأفريقي يمكنها أن تسهم في ضمان السلم والازدهار في القارة.

وفيما يتعلق بمسألة المراقبة الانتخابية، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بمراقبة انتخابية طويلة الأجل في أفريقيا في إطار اتفاق كوتونو الذي يعترف بدور القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من بين عناصر رئيسية.

ونحن نؤيد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هدفها لتهيئة ظروف التنمية في أفريقيا. وهذه المبادرة التي تملكها وتقودها أفريقيا تدل بوضوح على أن أفريقيا والاتحاد الأوروبي يتشاطران نفس الأهداف: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامان، والقضاء على الفقر، والحكم السليم، والديمقراطية، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، والاستثمار في الموارد البشرية، ومكافحة الفساد ومنع نشوب الصراعات وحلها. ونحن نتطلع إلى مؤتمر قمة الثمانية المقرر عقده في حزيران/يونيه في كندا، وإلى مؤتمر القمة الأفريقي المقرر عقده في ديربان في أوائل شهر تموز/يوليه.

والاتحاد مستعد للعمل نحو وضع إطار موحّد للعمل بواسطة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، يقوم على ترشيد المبادرات القائمة. وفي ذلك الصدد، فإن عملية الاستعراض والتقييم النهائيين لخطة الأمم المتحدة من أجل التنمية في التسعينيات في أفريقيا، المقررة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ستوفر فرصة لتقييم الدور الذي قامت به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في دعم أولويات أفريقيا، بما فيها الاستعراض الشامل للمبادرات المتعلقة بأفريقيا. ونحن نلاحظ أن الأعمال التحضيرية جارية بشأن إنشاء فريق عامل مخصص جديد يرأسه رئيس الجمعية العامة.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة للسيد هانز دالغرين، الممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي في بلدان اتحاد نهر مانو.

السيد دالغرين (تكلم بالانكليزية): لا يمكنني أن أرى مثالا، سواء لفرص أو صعوبات منع نشوب الصراعات، أفضل مما يحدث الآن في بلدان اتحاد نهر مانو - غينيا وسيراليون وليبريا.

ففي سيراليون، يستحق شعبها كله التهنئة على إجراء انتخابات الأسبوع الماضي التاريخية. والانتخابات تمثل نهاية عقد من أقسى الخلافات الداخلية، وقد جرت، أساسا، بحرية وإنصاف وشفافية في بيئة خالية من العنف. والرئيس كبه يستحق التهنئة أيضا على هذا الفوز الحاسم في الانتخابات؛ فذلك سيجعل من السهل جدا عليه أن يواصل

دعم السلم والديمقراطية عن طريق المصالحة الوطنية وعن طريق الحكم بأسلوب شامل.

لكن الأمم المتحدة ومجلس الأمن يستحقان أيضا الاعتراف لهما بفضل كبير. وعن طريق بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، حوالي ٥٠ ٠٠٠ مقاتل نزعت أسلحتهم وسرحوا، وحققت قوات الأمم المتحدة السلم والأمن في سيراليون. وهذا جيد لشعب ذلك البلد، لكنه قصة نجاح أيضا جيدة للأمم المتحدة. وهذا النجاح يستحق الإبقاء عليه ويجب أن يبقى عليه. إن معظم الأسلحة قد تكون اختفت، لكن البلد بحاجة إلى مساعدة لإعادة بناء بنيته الأساسية، ومدارسه ومستوصفاته وطرقه. وجزء قليل جدا مما ينفقه الآن كل عام على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون يساعد مساعدة كبيرة في إعادة بناء سيراليون مستقبلا. ومما له أهمية مماثلة، أن السلم والأمن لن يستمرا في سيراليون إلا إذا كانت المنطقة مستقرة. ومنع نشوب الصراعات لن ينجح إذا هدد قتال في دول مجاورة بالانتشار.

وأنا أرى أنه يمكن للمرء أن يركِّز على ثلاثة عناصر لتحقيق الاستقرار الإقليمي في اتحاد نهر مانو – ثلاث خطوات محددة لمنع نشوب الصراعات. الخطوة الأولى، هي بناء الثقة عن طريق حوار سياسي على أعلى المستويات. وثمة مؤتمر قمة نظّمه الملك محمد الخامس، عقد فعلا في الرباط في أواخر شباط/فبراير. ومن المأمول أن يعقد مؤتمر آخر قريبا. ومجموعة جيدة من تدابير بناء الثقة اتفق عليها فعلا. والاتحاد الأوروبي مستعد للنظر في كيفية تنفيذها، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونحن نعترف بالإسهام الهام الذي قدمته شبكة نساء نهر مانو من أجل السلام في هذه الجهود.

وهناك عنصر ثان يمكن أن يتمثل في إيجاد حلول إقليمية لعكس الاتجاه المدمِّر للصراعات والتوترات. وهذا يعني إيجاد حلول مشتركة بين كل الدول الثلاث بشأن القيام بنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم؛ وحلول لوقف التدفق غير الشرعي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وحلول للمساعدة على إعادة اندماج مئات الألوف من اللاجئين الذين فروا. والاتحاد الأوروبي يأمل في العمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة الجديد في غرب أفريقيا، في داكار، لتعزيز تلك الحلول.

وهناك عنصر ثالث يمكن أن يكون بناء ثقافة الديمقراطية في البلدان الثلاثة كلها لدعم أنشطة بناء الثقة التي تشمل كل السكان، ولبناء ثقافة السلام، كما قال أحد المتكلمين في هذه المناقشة. ولقد بيّنت سيراليون ما يمكن أن يجري القيام به. ونحن نود أن نرى نفس القيم الديمقراطية الأساسية وقد انعكست عندما تعد غينيا وليبريا لانتخاباتهما. وهذا يعني أيضا اشتراك جماعات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب السياسية، في حوار صريح مفتوح بشأن مستقبل كل بلد.

واهتمامنا المباشر هذه الأيام قد يكون مركّزا على الأزمة في ليبريا. ومرة أخرى، فإن القتال هناك تسبب في انتقال عشرات الآلاف من الأبرياء، بحيث أصبحوا مشردين داخليا أو لاجئين في دول أخرى. وقد تبعت ذلك معاناة إنسانية هائلة. ومن الواضح أن هناك حاجة واضحة لجعل الأطراف المتحاربة يتحدث كل طرف منها مع الآخر، ووقف القتال. ليس هناك حل عسكري لهذه الأزمة أيضا. ولذلك، فإن المبادرة التي طرحتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الأسبوع الماضي لعرض وساطة فورية هي خطوة أولى نرحب بها. وعلى المدى الطويل، ليبريا محتاجة، بطبيعة الحال، إلى عملية مصالحة وطنية مع كل العناصر الفاعلة المشتركة.

ولقد أبدى المجتمع الدولي شجاعة في الأوقات الصعبة من أجل سيراليون. فقبل التحدي للمساعدة على تحقيق الاستقرار. وإذا سافرتم الآن إلى أية قرية في سيراليون، يمكنكم أن تروا كيف أن الناس عادوا إلى ديارهم المهجورة. ويمكنكم أن تروا كيف أنهم فرحوا لكونهم قادرين على العيش حياة طبيعية مرة أخرى. وعندئذ يمكنكم أن تتفهموا مدى حكمة ذلك الالتزام.

وحتى لا يتعرض ما تم تنفيذه في سيراليون للخطر، سيكون من الحكمة بالمثل العمل معا على منع نشوب الصراعات في كامل منطقة نهر مانو. وتلك مسؤولية رئيسية لمجلس الأمن. وهذا بند هام على جدول أعمال الفريق العامل المخصص، والاتحاد الأوروبي مستعد للقيام بدوره في ذلك الجهد المشترك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل دعوة المتكلم التالي، اسمحوا لي بأن أعلن أنني أنوي تعليق هذه الجلسة حوالي الساعة ١٣/٣٠.

الآن أعطي الكلمة لممثل جيبوتي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد علهاي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أعرب عن تهنئتي لكم. وإنني مسرور جدا إذ أراكم تترأسون هذه الجلسة اليوم، مما يبرز الأهمية التي توليها سنغافورة لأفريقيا بشكل عام ولمنع الصراعات وحلها في أفريقيا بشكل خاص. ونعرب عن تهانينا أيضا للسفير محبوباني وللعاملين معه الأكفاء المقتدرين، الذين نحظى بأفضل العلاقات معهم.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب للسفير كونجول، ممثل موريشيوس، عن التحية التي يستحقها لإدارة الفريق العامل المخصص في عمله. وإنني حقا عليه لمحاولاته الوطيدة للتعاون والاتصال والمساهمة فيما يخص كل المسائل التي تهمنا، وبالتحديد المسائل الأفريقية.

وأود أيضا أن أردد بالكامل وأؤيد المشاعر المخلصة التي أعرب عنها السفير كيبي تجاه السيد فال. لقد كان السيد فال دعامة للوساطة ومصدر مشورة متزنة. وهذا الصباح أدلى ببيان بليغ كان دليلا واضحا على تقديره المستنير للمسائل الأفريقية.

ولعل لب المسألة التي نجتمع من أجلها هنا اليوم في جلسة عامة بشأن الحالة في أفريقيا وارد في الفقرة الثانية من رسالة السفير كونجول المؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ والموجهة إلى رئيس المجلس، الذي تصادف أن كان هو نفسه في ذلك الوقت (S/2002/46). وهنا ذكر السفير كونجول أن المجلس عكف على تناول جميع حالات الصراعات تقريبا في أفريقيا، ولكننا لسوء الحظ لم نحصل على النتائج العامة المرجوة.

ولذلك يقترح إعادة النظر في القضايا، وإعادة تركيز الاهتمام على أفريقيا، واتباع نهج استباقي إزاء القارة ووضع مجموعة من التوصيات التي يمكن تنفيذها. ولدينا البيان المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير الذي يورد بصورة محددة إطار عمل لإجراءات المجلس، مما أسفر عن إنشاء الفريق العامل المخصص، الذي وضع بالفعل برنامج عمله، وهذا هو أساس جلستنا اليوم.

ولقد انشغل المجلس منذ فترة أطول مما ينبغي بتحليل الأسباب الرئيسية للصراعات في أفريقيا، ولكنه حدث تحول هائل في هذا التحليل على إثر تقرير الأمين العام عام ١٩٩٨ عن أسباب التراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، (S/1998/318). وللمرة الأولى، تم النص بوضوح على الصلات القائمة بين الصراعات في أفريقيا وجملة أمور منها الفقر والتنمية. وبعبارة أخرى، تم تحديد

المشاكل واقتراح الحلول. والشيء الذي ما زال يتعين عمله كان دائما هو تنفيذ تلك التوصيات وجمع الموارد اللازمة لضمان نجاحها، مع محاولة القيام، بطبيعة الحال وبصورة دائمة بإنشاء الهياكل والآليات اللازمة لتعزيز تنفيذها.

وفي هذا الصدد، نرحب ببرنامج العمل الذي اقترحه الفريق العامل المخصص. والقضايا التي تم تحديدها طابع تقني؛ ويتطلب عدد منها تعزيز وتقوية التنسيق والتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية؛ بينما يتطلب البعض الآخر المزيد من المدخلات بصدد إيضاح الأدوار التي تقوم بها أطراف فاعلة معينة والعلاقات فيما بينها.

ومع أن كل ما تقدم جدير بالمناقشة، كما ينبغي أن يكون عليه الحال – وأعرب عن موافقتي على المدخلات التي أوجزها الزملاء الذين سبقوني بإلقاء كلماتهم في هذا الصباح – أود أيضا أن أوجه انتباه المجلس إلى السؤال الأعم والأكبر الذي يحتاج إلى رد صريح وأمين وهو: لماذا ظلت الحالة ذاتها بالرغم من كل المبادرات والجهود الرامية إلى معالجة القضايا الضارة وهي حالات الصراعات في أفريقيا؟

ونرى أن من بين القضايا الأوسع نطاقا التي تتطلب التركيز والالتزام، عدم القدرة على اعتماد تدابير فعالة ضرورية حسنة التوقيت للتصدي لحالات الصراعات في أفريقيا. وحينما يحدث تدخل بعد انقضاء فترة من الوقت، لا تتوافق الولايات والموارد المتوفرة للعمليات مع متطلبات الحالة. وحيثما تكون الأهمية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لصراع ما كبيرة لدى بعض الأطراف، عادة ما نلمس تحركا نحو اتخاذ إجراء مبكِّر. بيد أن بعض الصراعات، تترك لكي تأخذ مجراها. ويسفر عدم اتخاذ إجراء على هذا النحو، عن فقد أرواح لا حصر لها، وحدوث دمار كبير، ويستغرق الأمر سنوات وأجيالا للتغلب على ما يصاحب ذلك من كساد وتدهور في الأنشطة الاقتصادية.

وأنا أُثير هذه القضايا الأساسية الأوسع نطاقا، لأن هناك إحساس بأنه ليس ثمة ما هو جديد فيما يتعلق بالميل إلى الاجتماع لمناقشة وتحليل الحالة في أفريقيا. لقد بحث كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، بصورة مستفيضة تقرير الأمين العام الواضح التحديد لعام ١٩٩٨. بيد أن تنفيذ تلك التوصيات كان غير حاسم وبطيء، ولا سيما في ضوء التوقعات الأفريقية.

وبهذا نصل إلى سؤال آخر في سياق التصدي للقضايا الأوسع نطاقا. هل يستطيع المجلس أن يكون غير منحاز في معالجة جميع الصراعات في العالم، ولا سيما الصراعات الأفريقية؟

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن نكون قد اقتربنا من النقطة التي ينتهي فيها الكلام والتحليل والمقترحات، وأن نمضي قدما لاتخاذ تدابير قوية وشاملة وهادفة، تُتخذ بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع المناطق دون الإقليمية الأفريقية، ومجتمع المانحين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية الجمع بين خبرات وقدرات وموارد جميع المعنيين للحفاظ على حياة الأشخاص الذين يصرخون طلبا للمساعدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جيبوتي على كلماته الرقيقة الموجهة إلى وفدي.

والمتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل الهند. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): نرحب بكم يا سيدي في المجلس ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق للمساهمة الرائعة التي ما برح يقدمها السفير كيشور محبوباني وفريقه المخلص إلى أعمال المجلس. وتجدر الإشادة بموقع

وفدكم على شبكة الإنترنت عن أعماله في إطار رئاسة المجلس. ويحدونا الأمل في أن يكون ذلك مثالا لوفود أخرى، من بينها وفدنا. ونود أيضا أن نهنئ السفير لافروف على إدارته لأعمال المجلس خلال فترة كثرت فيها الأعمال الملحة بصفة خاصة في الشهر الماضي.

ونود أن نسجل تقديرنا للسفير جاغديش كونجول على العمل الذي قام به حتى الآن الفريق العامل المخصص المعني بمنع الصراعات وحلها في أفريقيا. إن موريشيوس، بصفتها منارة للسلام والديمقراطية والوئام والرخاء، تعد مثالا برّاقا ليس لأفريقيا فحسب، وإنما أيضا لبقية بلدان العالم. ونحن على ثقة من أن الفريق العامل سيقدم، بفضل توجيه السفير كونجول مساهمة هامة في أعمال الأمم المتحدة، ولا سيما في أعمال المجلس، من أجل حل الصراعات في أفريقيا.

وفي الجلسة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ألقينا بيانا مفصلا عرضنا فيه منظورنا لما ينبغي عمله من أجل تعزيز السلام وحل الصراعات في أفريقيا. ولهذا، سينصب تركيزنا فحسب على بعض القضايا التي ورد ذكرها في المبادئ التوجيهية.

وهناك مسألة تعزيز التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلى حين أن الجانبين الاقتصادي والاجتماعي قد يكون لهما أثرهما على السلام والأمن فإن التلاقي بين هذين العنصرين اللذين يعالجهما كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ينبغي أن تتولى تنسيق الجمعية العامة، وهي أعلى هيئة حكومية دولية في الأمم المتحدة يقدم إليها كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن تقاريره. وكذلك يتعين أولا مناقشة طرائق التعاون بين هاتين الهيئتين داخل كل منهما حتى لا تتكرر الحالة التي حدثت في السنة الماضية حينما تعين وقف بذل الجهود الرامية إلى عقد اجتماع بين المجلسين. ونحن نفهم أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن طرائق التعاون مع مجلس الأمن، كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم ينشئ بعد فريقا استشاريا مخصصا معنيا بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات.

ونرى، أن هذا الموضوع بحاجة إلى المزيد من البحث المتعمق الشامل الدقيق، مع مراعاة الدورين اللذين تقوم بهما هاتان الهيئتان على نحو ما ورد في الميثاق. ولا تدخل عملية بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراعات في اختصاص مجلس الأمن ولكنها تتدرج في اختصاصات هيئات وأجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة في موقف أفضل يمكنها من التصدي لهذه المهمة ويمكن لهذه الهيئات، حيثما ووقتما احتاجت إلى اشتراك وتعاون مجلس الأمن أن تدعوه إلى عمل ذلك.

وفيما يتعلق ببناء الثقة في منطقة اتحاد نهر مانو: نرحب بقرار الأمين العام القاضي بإنشاء مكتب إقليمي للأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

ولدينا ثقة في أن المكتب سوف يستطيع في ظل إدارة السيد إبراهيما فال القديرة أن يسهم في الجهود التي تبذلها بلدان اتحاد نهر مانو فضلاً عن غيرها من المجموعات دون الإقليمية لمنع نشوب الصراعات في هذه المنطقة وتسويتها.

وفيما يتعلق بموضوع مراقبة الانتخابات، نوافق على أن حرية الانتخابات ونزاهتها من الأهمية بمكان لتشجيع الديمقراطيات وتعزيزها. وبصفتنا أكبر ديمقراطية في العالم، فإننا ملتزمون بالمثل الأعلى الديمقراطي التزاماً كاملاً. والواقع أن مراقبة الانتخابات، حين تطلبها الدولة المعنية، تسهم في بث الثقة في عملية الانتخاب، ولا سيما في الديمقراطيات الوليدة. وعلى النقيض من الانتخابات اغتصاب السلطة عن طريق إسقاط الحكومات المنتخبة. وقد أعرب المجلس بموجب

بيانه الرئاسي S/PRST/2002/2 المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عن تأييده القوي لقرار منظمة الوحدة الأفريقية عدم الاعتراف بالحكومات التي تتسلم مقاليد السلطة بوسائل غير دستورية. ويتعين على المجلس قبل أن يستغرق في تقديم المساعدة في مراقبة الانتخابات أن يتخذ، تمشياً مع موقفه المعرب عنه في بيان ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، موقفاً بالغ الوضوح والقطع ضد الانقلابات العسكرية والتغييرات غير الدستورية في الحكومات، بغض النظر عن مكان حدوثها. فاحتضان الدكتاتوريين العسكريين واعتبارهم جزءاً من الحل بدلاً من اعتبارهم بحق المشكلة ذاتها يبعث برسالة شديدة الخطأ.

وفيما يتعلق بإنشاء جماعة أصدقاء لحالات صراع محددة، نوافق على أن هذه طريقة مفيدة يمكن أن تؤدي دوراً إيجابياً شريطة أن تكون هذه الجماعة صديقاً حقيقياً لكافة الأطراف في الصراع وأن تحظى بثقتهم فيها كمحاور يتمتع بالمشروعية. وإلا فإنه سينظر إلى هذه الجماعة على أنها تنحاز إلى جانب دون آخر أو على أنها تتدخل ولن تخدم قضية السلام، بل ستزيد الحالة تعقيداً فحسب.

وبالنسبة للتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، نعرب عن تأييدنا الكامل للفكرة المتمثلة في أن يقيم الفريق العامل المخصص روابط وثيقة مع هذه المنظمة والمنظمات دون الإقليمية. والواقع أننا نود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأعمال التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية وكثير من المجموعات دون الإقليمية في أفريقيا، وذلك بموارد محدودة، وبدون دعم سياسي ومالي من الخارج في أكثر الأحيان. بيد أن المسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق المجلس أولاً وقبل غيره، ولا ينبغي الانتقاص منها بحجة تقاسم العبء أو تقسيم العمل. ولا يجب للمجلس أن يحيل مسؤوليته أو أن يتخذ موقعاً في الصفوف الخلفية.

وفيما يتعلق بتوجيه الدعوات لممثلين عن المنظمات غير الحكومية والجامعات والدوائر الأكاديمية للمشاركة في عمل الفريق، نوافق على أن للمنظمات غير الحكومية وأوساط المجتمع المدني دوراً هاماً تؤديه. نسلم بهذا، ونؤيد هذه الجهات ونشجعها. ولكن التجربة تظهر أن هذا الأمر يصادف النجاح بصفة رئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وفيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية. أما صون السلام والأمن فهو أشد من ذلك تعقيداً بكثير، وأشد صعوبة في حد ذاته، وفوق طاقة هذه الجهات في معظم الأحيان. فهذه مسؤولية تؤول بصفة أساسية للدول أو المنظمات الحكومية الدولية. بيد أنه إذا رأى الفريق العامل ضرورة الاستفادة بالخبرة الفنية المتوافرة لدى المجتمع المدني في بعض مجالات محددة، فلن نمانع في ذلك.

واسمحوا لي الآن بالتطرق إلى مجال أو اثنين من المجالات التي يبدو أنها أغفلت والتي قد يرى المجلس إضافتها إلى برنامج عمل الفريق العامل. فمع أنه قد تعددت الإشارة إلى دعوة عناصر المجتمع المدني للمشاركة في أعمال الفريق العامل، لم ترد أية إشارة إلى المشاركة من جانب غير الأعضاء في المجلس. ولا بد أن هذا كان سهواً غير مقصود، لأنه لا يمكن أن يكون في نية المجلس أن يسند إلى المجتمع المدني دوراً أبرز من الدول غير الأعضاء في أجهزته الفرعية. ومن هذا المنطلق، نرى أنه ينبغي للمجلس الآن أن يدعو غير الأعضاء إلى المساهمة في أعمال الهيئات الفرعية الأخرى كإجراء عادي. ونرحب بهذا العمل كعنصر إضافي يبرهن على الشفافية في أعمال المجلس ونشيد بهذا النهج الباعث على الارتياح.

وقد أكد المجلس من جديد في البيان الرئاسي المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ التزامه المستمر بالتصدي لهذه المشكلة، آخذاً بعين الاعتبار الصلات القائمة بين الصراعات في أفريقيا وبين الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة. ونرجو أن يوجه الفريق العامل المخصص تركيزاً واضحاً وحاداً على هذه المسألة، لأن الأسلحة غير المشروعة قد سببت كثيراً من الخراب وإزهاق الأرواح. ويجب على المجلس أن يقف وقفة قوية في مجابهة المتجرين بالأسلحة بشكل غير مشروع والبلدان التي تيسر هذه التجارة أو تغض الطرف عنها. كما يجب أن يتخذ إجراء متسماً بالتصميم لمكافحة تزويد الجهات الفاعلة من غير الدول بالأسلحة.

ونشارك الكثير من أعضاء الأمم المتحدة الأفريقيين وغيرهم الشعور بأن المجلس لا يولي نفس القدر من الاهتمام أو يخصص نفس المستوى من الموارد للتصدي للمسائل الأفريقية مقارنةً بالمشاكل التي تقع في الأماكن الأخرى أو التي تتعلق بها مصالح بعض أعضاء المجلس. ويلزم التصدي لهذا الأمر على نحو من الجدية والإخلاص والحسم. فيجب أن تتلقى البلدان الأفريقية رسالة مؤداها أن مشاكل أفريقيا لا تقل أهمية عن غيرها من المشاكل المعروضة على المجلس إن لم تزد. ونؤيد أعمال الفريق العامل المخصص، الذي يتمتع بإمكانية الإسهام بقدر كبير في تعزيز السلام وتسوية الصراعات في أفريقيا. لذلك ينبغي أن ينصبّ تركيزه على الأعمال التي تقع ضمن ولاية المجلس، حتى يمكن للمجلس أن يتصرف إزاء توصياته على وجه السرعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الودّية التي وجهها لوفدي.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب لكم يا سيدي باسم حكومة اليابان عن تقديري لكم لعقدكم هذه المناقشة وإتاحتكم الفرصة لغير الأعضاء في مجلس الأمن، ولا سيما بلدان أفريقيا، للتكلم بشأن أساليب عمل الفريق العامل المخصص. كما أود أن أشكر السفير كونجول، ممثل موريشيوس، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن أنشطة الفريق العامل، والسفير إيفان شيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسفير أمادو كيبي، الممثل الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية، والسيد إبراهيما فال، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على بياناتهم البالغة الفائدة.

واقتناعاً من حكومة اليابان بأن استقرار العالم ورخاءه لن يسودا في القرن الحادي والعشرين ما لم تحل مشاكل أفريقيا، فإنها تعالج الحالة في أفريقيا بوصفها من أهم مسائل السياسة الخارجية بالنسبة لليابان. ومن هذا المنطلق، أود اليوم أن أناقش ثلاث نقاط فيما يتعلق بأنشطة الفريق العامل.

وتتعلق النقطة الأولى بتعزيز التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو المبين في ولاية الفريق العامل. وقد أكدنا أن من المحتم تحقيقاً للفعالية في منع نشوب الصراعات الأخذ بنهج شامل يدمج التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بالاستناد إلى الاحتياجات من لحظة لأخرى. وينبغي تطبيق هذا النهج على جميع الخطوات من منع نشوب الصراعات إلى بناء السلام بعد انتهائها. ومما لا شك فيه، علاوة على ذلك، أن من المهم كفالة التعاون والتنسيق فيما بين الكيانات المشتركة في منع نشوب الصراعات. ومن أجل التوصل إلى حلول دائمة للصراعات في أفريقيا، من الضروري كذلك الأخذ بنهج شامل لا يتوخى فقط عمليات حفظ السلام التقليدية، وإنما أيضاً مراقبة الانتخابات ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلاً عن تقديم المساعدة لأغراض التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراعات. وأرى أن هذا النهج الشامل يتطلب تعاونا جيد التنسيق بين أعمال مجلس الأمن، الذي يضطلع بالمسؤولية الأولى عن صون

السلام والأمن الدوليين، وأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي تتمثل مهمته في تقديم التوصيات إلى الجمعية العامة، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة المعنية بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الدولي. ولذلك فإني أرحب بتركيز الفريق العامل على هذه المسألة.

وكما جاء في برنامج الفريق العامل، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عاكف الآن على النظر بإمعان في إمكانية إنشاء فريق استشاري مخصص معني بالصراعات الناشئة في البلدان الأفريقية، وذلك تشجيعاً للمجتمع الدولي على تقديم دعمه خلال مرحلة الانتقال من حفظ السلام إلى صنع السلام. وبالرغم من أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم ينته بعد من أعماله، من المهم أن نتفادى أي ازدواجية في العمل الذي يقوم به هذان الفريقان. وهكذا، ففي حالة إنشاء هذا الفريق الاستشاري في الواقع، ينبغي له أن يعقد اجتماعات مشتركة مع الفريق العامل وأن يشتركا في اقتراح الطرق لسد الفجوة بين أنشطة تقديم الإغاثة الطارئة في أثناء الصراع، وبين تقديم المساعدة لأغراض التعمير والتنمية بعد تسويته. وبذلك يمكن لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشتركا في تقديم دليل تفصيلي كامل لتسوية الصراعات والتوصل إلى سلام دائم.

والنقطة الثانية التي أود أن أتناولها تتعلق بالشراكة لجديدة لتنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، وهي مبادرة اتخذتها البلدان الأفريقية ذاتها. وقد وضعت (الشراكة الجديدة) شروطا مسبقة للتنمية، إذ شددت على جوانب مثل أهمية منع الصراعات وإدارتها وتسويتها؛ وإقرار السلام؛ وحفظ السلام وصنع السلام؛ والمصالحة في مرحلة ما بعد الصراع، وإعادة التأهيل وإعادة البناء؛ والقضايا ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة وإزالة الألغام. ويتوافق هذا النهج مع النهج الشامل الذي أشرت إليه للتو. وإنني أتطلع إلى إجراء حوار بناء بين الفريق العامل ومنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بهذا الشأن.

النقطة الثالثة التي أريد أن أتطرق إليها تتعلق بشفافية أنشطة الفريق العامل. فبالرغم من أن الفريق هو في المقام الأول هيئة غير رسمية، يمكن للفريق عند التركيز على تدابير معالجة أوضاع ما بعد الصراع الذي يوشك الدخول في مرحلة الحسم، أن يستفيد من المدخلات التي تقدمها الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن التي لديها تجارب وقدرات تمكنها من القيام بدور رئيسي في إعادة البناء بعد انتهاء الصراع وتوفير المساعدة الإنمائية. وعلى هذا الأساس، نرى أن مناقشتنا اليوم مفيدة تماما، ويحدونا الأمل أن تقدم للدول المهتمة غير الأعضاء في مجلس الأمن إحاطات إعلامية بشأن أنشطة الفريق العامل، في كل اجتماع من اجتماعاته، إذا تيسّر ذلك.

إن الأوضاع الدولية ما زالت متوترة للغاية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الآثار السياسية والاقتصادية المترتبة على الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي. ولكن حتى في مثل هذه الظروف، لا بد للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده المشتركة من أجل تسوية الصراعات التي تواجهها أفريقيا في الوقت الحاضر. ولا بد للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم النشط والمتواصل لجهود التمتع بالملكية التي بدأتها البلدان الأفريقية ذاتها.

وفي نهاية عام ٢٠٠٣ ، تتوقع حكومة اليابان عقد مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية. وبإعلان فترة السنة أو أكثر المتبقية على موعد انعقاد ذلك المؤتمر سنة تعزيز التعاون مع

القــارة الأفريقيــة، ســوف تتخــذ حكومــة اليابــان تدابـــير ملموسة لزيادة تعزيز سياساتها إزاء أفريقيا.

في الختــام اسمحــوا لي أن أعــرب عـــن أملنـــا بـــأن الفريق العامل، تحت قيادة السفير كونجول، سيحقق نتائج إيجابية للإسهام في جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك جهود اليابان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ما زال في قائمتي عدد مــن المتكلمــين. ونظــرا لتــأخر الوقــت، وبموافقــة أعضـــاء المجلـــس، ســأعلق الجلســة الآن علــى أن تســتأنف الســاعة ١٦/٠٠ بعد ظهر اليوم.

علِّقت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.